

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٧٨

الجمعة، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة لوي ..... (الدائمك)

الأعضاء: الاتحاد الروسي ..... السيد دنيسف  
الأرجنتين ..... السيد ميورال  
البرازيل ..... السيد ساردنبرغ  
بنن ..... السيد آدشي  
الجزائر ..... السيد بعلي  
جمهورية تنزانيا المتحدة ..... السيد مهيغا  
رومانيا ..... السيد دومترو  
الصين ..... السيد تشنغ جنغي  
فرنسا ..... السيد دلا سابلير  
الفلبين ..... السيد مركادو  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ..... السيد طومسن  
الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيد هوليداي  
اليابان ..... السيد كتاوكا  
اليونان ..... السيد فسيلاكيس

## جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هايتي (S/2005/302)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-34407 (A)

\* 0534407 \*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هاييتي (S/2005/302)

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، شيلي، غواتيمالا، كندا، لكسمبرغ، النرويج، هاييتي، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ميروري (هاييتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ من الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة، فيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب الإذن للسفير رضا بوعبيد، المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية، بالاشتراك في الجلسة العلنية التي يعقدها المجلس غدا، الجمعة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، بشأن هاييتي، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.“

وستصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2005/311.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد رضا بوعبيد، المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية لدى الأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بوعبيد لشغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/302، التي تتضمن تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى هاييتي في الفترة ١٣-١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل، السيد رونالدو موتا ساردنبرغ، بوصفه رئيس بعثة مجلس الأمن إلى هاييتي.

**السيد ساردنبرغ (البرازيل)** (تكلم بالانكليزية): كما فهمت، فإن الهدف الأساسي لهذه الجلسة عرض تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى هاييتي في الفترة ١٣-١٦ نيسان/أبريل، والذي وزع كوثيقة رسمية لمجلس الأمن. وقد تمت الزيارة إلى هاييتي بالتزامن مع زيارة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتيح هذه الجلسة أيضا فرصة لبدء عملية التعرف على آراء الدول الأعضاء بشأن تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

وقد علمت أن السيد ألان روك، سفير كندا، الذي ترأس زيارة فريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيقدم

ويتمثل الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن استخلاصه من هذه الزيارة في أن المجتمع الدولي ملتزم بدعم هايتي اليوم في هذا المعطف الهام في تاريخها بغية تحقيق السلام والاستقرار، والتخفيف من حدة الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة، ومساعدتها على إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة، مع احترام سيادتها. وعليه، لا يمكن للبعثة، ولا ينبغي لها، أن تخل محل هايتي. وقد دعت البعثة أبناء هايتي أنفسهم، وبالأخص الحكومة الانتقالية، إلى الاضطلاع بمسؤوليات الدولة والاستفادة من هذه الفرصة التاريخية لتملك زمام مستقبلهم بالكامل.

وتقرير البعثة المعروض على المجلس الآن يتضمن وصفا تفصيليا للأنشطة التي قامت بها وما توصلت إليه من نتائج فيما يختص بالأمن والانتقال السياسي والانتخابات وحقوق الإنسان والتنمية والأوضاع الإنسانية وبناء المؤسسات والعلاقات الإقليمية وتنظيم بعثة الأمم المتحدة.

وأود أن أشدد بإيجاز على الرسائل والتوصيات الرئيسية التي تضمنها التقرير. فلن يكون هناك استقرار حقيقي إن لم يحرز تقدم في هيئة بيئة آمنة، وإجراء حوار سياسي يستهدف تحقيق مصالح وطنية، واحترام حقوق الإنسان، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم أن الأسباب العميقة الجذور للقلاقل في هايتي، ومن بينها الفقر، تتطلب اتباع نهج طويل الأجل، إلا أنه لا بد من معالجة عدد من المسائل الهامة جدا على المدى القصير والمتوسط.

وإجراء الانتخابات في وقت لاحق من العام الحالي يشكل أكثر التحديات إلحاحا أمام شعب هايتي والمجتمع الدولي على المدى القصير. ويجب أن تعقد انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وفقا للجدول الزمني الذي تم تحديده. ورغم أنه ينبغي ألا يُنظر إلى الانتخابات بوصفها

بدوره تقريراً عن أنشطة ذلك الفريق في وقت لاحق. وبطبيعة الحال، فإنه سيقدم تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر، مرة أخرى، إلى سلطات هايتي على حسن ضيافتها، وإلى السيد خوان غابرييل فالديس، الممثل الخاص للأمين العام، وفريق معاونيه على دعمهم والعمل الذي يؤدونه بكفاءة وحرافية.

وزيارة بعثة مجلس الأمن لهايتي، التي تشرفت بترؤسها، كانت أول زيارة من نوعها إلى بلد من بلدان أمريكا اللاتينية أو البحر الكاريبي. وقرار هذه الزيارة قد اتخذ خلال المناقشة المفتوحة بشأن هايتي والتي تعهدها وفد الأرجنتين أثناء رئاسة بلاده للمجلس في كانون الثاني/يناير.

وقد استفادت البعثة في كل ما قامت به من أعمال من المشاركة الرفيعة المستوى. فكل الأعضاء الخمسة عشر في المجلس كانوا ممثلين فيها، منهم ١٤ على مستوى السفراء، من بينهم عشرة ممثلين دائمين، بمن فيهم رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، السفير وانغ غوانغيا. وبالنظر إلى الطابع المتفرد للبعثة، فقد شكل إيفادها في حد ذاته دليلا واضحا على قلق مجلس الأمن واهتمامه فيما يتصل بالأزمة الراهنة في هايتي.

والتقت البعثة بأعضاء الحكومة الانتقالية، بمن فيهم الرئيس المؤقت بونيفاس ألكسندر، ورئيس الوزراء المؤقت جيرار لاتورتو، وممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية والمجتمع المدني. وفضلا عن زيارة بورت - أو - برينس، قامت البعثة أيضا بزيارة مدن غونايف وكاب هايسيان. كما أن مناقشتها المفصلة مع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ساعدتها على فهم أفضل لما تقوم به البعثة من أنشطة وأعمال مختلفة تنفيذا لولايتها.

التابعة للبعثة وبين المكونات العسكرية عن طريق، في جملة أمور، بدء العمل في أقرب وقت ممكن لحين تحليل البعثة المشتركة.

وينبغي للحكومة الانتقالية أن تسرع برنامجها لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة. ولقد أعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء الفجوة في تمويل البرنامج، الأمر الذي ينبغي معالجته دونما إبطاء.

ويجب إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية على وجه السرعة حتى تحظى بثقة المواطنين ويُعتمد عليها في توفير الأمن العام. وينبغي للحكومة الانتقالية أن تخطط لهذا الإصلاح وتنفذه بدعم من بعثة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين.

وعلى جميع الجهات السياسية الرئيسية أن تتقيد بمعايير حقوق الإنسان بدون استثناء. فمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان مطلبان ملحان لدى الشعب الهايتي والمجتمع الدولي بأسره.

وتشدد البعثة على أهمية إعادة بناء المؤسسات الهايتية، من قبيل النظامين القضائي والجزائي - والعديد منها يكاد لا يعمل - كي يشق السكان بهياكل الدولة. وتهيب البعثة بالمجتمع الدولي توفير المساعدة حتى النهاية، بما في ذلك المساعدة على بناء القدرات. ويجب النظر مع السلطات الهايتية في اتخاذ تدابير إضافية قوية لمساعدة النظام القضائي. وينبغي تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة بغية السماح للخبراء الدوليين بالمساعدة والمشاركة في ذلك الجهد حسبما يقتضي الأمر.

إن التنفيذ العاجل لمشاريع ذات أثر سريع، ولا سيما المشاريع التي تهئ عددا كبيرا من الوظائف، يساعد أيضا في ازدياد المشاركة في الانتخابات عن طريق زيادة ثقة الشعب الهايتي بنفسه.

علاجا شاملا، إلا أنها ضرورية لتشكيل حكومة شرعية، وبالتالي انتهاء الفترة السياسية الانتقالية التي بدأت قبل أكثر من عام.

ولقد أكدت البعثة في هايتي أنه لا يوجد بديل من الانتخابات، وأنه ينبغي لجميع الأطراف السياسية التي تنبذ العنف علنا أن يحق لها المشاركة في العملية الانتخابية. وينبغي للجهات الرئيسية أن تحترم نتيجة الاقتراع. وفي ذلك الصدد، ذكرت البعثة في تقريرها أنه وفقا لدستور هايتي، "يجب أن تتسلم السلطات المنتخبة بطريقة ديمقراطية مناصبها في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦" (S/2005/302، الفقرة ٦٧).

وينبغي للمجلس أن يواصل على أساس منتظم رصده الوثيق للتحضيرات التقنية والسياسية للانتخابات، بغية كفالة أن تظل على المسار الصحيح. والمطلوب موارد إضافية لسد الفجوة القائمة، وقدرها ٢٢ مليون دولار تقريبا. والبعثة تشجع بقوة على توفير الأموال المخصصة لذلك الغرض في الوقت المناسب.

وينبغي للبعثة والحكومة الانتقالية إطلاق برنامج للتربية المدنية على نطاق واسع بغية كفالة أوسع مشاركة ممكنة من الشعب الهايتي في الانتخابات المقبلة. وترى البعثة أنه هناك ضرورة ملحة لوضع ترتيبات مناسبة لمراقبة الانتخابات دوليا. وتؤيد البعثة كذلك إجراء حوار مديد يشمل جميع قطاعات المجتمع الهايتي ويرمي إلى وضع تصور مشترك لمستقبل هايتي.

ويجب استمرار تعزيز الأمن لأجل كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة بمشاركة واسعة من الشعب الهايتي. ولربما هناك حاجة إلى وضع ترتيبات أمنية خاصة لفترة محدودة في الأشهر التي تسبق الانتخابات وتتعقبها مباشرة. وتشمل هذه التدابير اتخاذ إجراءات تنسيقية أفضل بين الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة. ويؤكد التقرير أيضا على ضرورة قيام مزيد من التنسيق بين الشرطة المدنية

طابع التهديدات المحتملة في هايتي، نعتقد أن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تعزز مشاركتها في توفير الأمن.

ومن الحتمي كفالة توفير الأموال الكافية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والملح أيضا تسريع إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، مع التركيز على توفير ما يكفيها من تدريب وعتاد وفقا للمعايير المقبولة دوليا. ومع ذلك، لن يكون ممكنا إحراز تقدم كبير في ذلك المجال إذا لم يجر إصلاح منسق للنظام القضائي. ويمكن لبرامج الخبراء الدوليين وبناء القدرات أن تؤدي دورا في ذلك الصدد.

أما بالنسبة إلى المجال السياسي، فينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الإصرار على إجراء انتخابات حرة ونزيهة والمساعدة في ذلك وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، وعلى أن تتسلم السلطات المنتخبة حديثا مناصبها. وينبغي نشر مراقبين دوليين مهتمين بذلك، بغرض كفالة احترام المعايير الديمقراطية.

وفي المجال الاقتصادي، من الضروري التعجيل في تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع ووضع استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق التنمية المستدامة في البلد. وينبغي إيلاء مراعاة كاملة لمجالات الأولوية، التي يحددها الهايتيون أنفسهم.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أشكر زملائي في المجلس على منحي فرصة قيادة بعثة مجلس الأمن إلى هايتي.

**الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):** أشكر السفير ساردينرغ على بيانه.

أدعو أعضاء المجلس الذين يرغبون في طلب الكلمة إلى أن يبلغوا الأمانة بذلك الآن. وأود أيضا أن أشجع الممثلين المدرجة أسماؤهم في قائمة المتكلمين للمناقشة الجارية اليوم على أن تقتصر بياناتهم الشفوية على خمس دقائق، وأن يعمموا بياناتهم المكتوبة بكاملها.

وتحدد البعثة مناشدتها التعجيل في توفير الأموال التي تعهدتها المؤسسات المالية الدولية منذ انعقاد مؤتمر المانحين الدولي بشأن هايتي في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويفضل ذلك في تاريخ لا يتعدى تموز/يوليه ٢٠٠٥. وتهيب بجميع المانحين استئناف كامل التعاون مع هايتي عن طريق حملة أمور منها دعم المحالات ذات الأولوية التي حددها الحكومة الانتقالية، عنيت البنية التحتية وإصلاح الطرق وبناءها، وتوليد الطاقة ونقلها، وإعادة التحريج وإدارة موارد المياه.

ويمكن للفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤدي دورا هاما في وضع استراتيجية طويلة الأمد لبناء المؤسسات والتنمية، بالترافق مع السلطات الهايتية.

وبغية زيادة فهم الشعب الهايتي لولاية بعثة الأمم المتحدة ودورها في هايتي، توصي بعثتنا بأن تسارع بعثة الأمم المتحدة إلى وضع استراتيجية استباقية للاتصالات والعلاقات العامة وتنفيذها.

واسمحوا لي بأن أدلي ببضع ملاحظات بصفتي الوطنية، وأرى أن قائمة المتكلمين تتضمن فعلا أسماء وفود أخرى تود أن تتكلم.

أود أن أشير إلى أن العمل الأكثر إلحاحا الذي نواجهه اليوم هو كفالة الحد الأدنى من الظروف الضرورية التي تضمن نجاح الفترة الانتقالية في هايتي، وبذلك تخطو الخطوة الأولى صوب التعافي لأمد بعيد. وتمشيا مع ذلك، ومراعاة لإدراكنا المشترك بضرورة وجود الأمم المتحدة لفترة طويلة في هايتي، نعتقد البرازيل أن المطلوب الآن تمديد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي ١٢ شهرا أخرى.

ورغم التحسن الكبير في الحالة الأمنية، لا تزال البيئة الأمنية في هايتي هشة. ونظرا للعنف الذي شهدته الانتخابات الماضية، نعتقد البرازيل أن ثمة ترتيبات أمنية قد تكون مطلوبة لفترة محددة في ما يتعلق بالانتخابات. وبالنظر إلى

بالانتخابات الرئاسية. وفي سبيل ذلك ينبغي توسيع الفرق العسكرية وفرق الشرطة خلال فترة الانتخابات وحتى تنصيب الحكومة الديمقراطية الجديدة، المقرر أن يكون في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

ونحن نعتقد أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وقادتها ضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة ومفتوحة لجميع الأحزاب السياسية التي تعلن نيتها للعنف. ويجب تنسيق الوجود الدولي بتعبئة المراقبين للتعاون في عملية التسجيل الجارية بالفعل، وكذلك في الاقتراع وعدّ الأصوات.

ونرى أيضا أن مما لا بد منه تقديم المساعدة في إعادة بناء مؤسسات الدولة - ولا سيما في إصلاح جهاز القضاء والنظام العقابي، وتلك أمور أساسية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان مراعاة الإجراءات القضائية الواجبة والدفاع عن حقوق الإنسان - من خلال تدابير يبحثها الشعب الهايتي والمجتمع الدولي.

ويجب أن نكرر التأكيد على إلحاح الحاجة إلى دفع الأموال التي تعهد بها المانحون الدوليون بغية تنفيذ المشاريع الإنمائية في ميادين الهياكل الأساسية والطاقة والإصحاح والاتصالات والبيئة، وبالتالي تهيئة الظروف اللازمة لكي يتمتع سكان الجزيرة بالمستوى الأدنى من الرفاه و، ما هو أكثر أهمية، لتمكينهم من أن يروا أن بعثة الأمم المتحدة موجودة هناك لمساعدة أبناء هايتي على الشروع في تحقيق إنعاشهم الاقتصادي واستئناف تنميتهم. وتعمير هايتي وإصلاح المؤسسات الديمقراطية واستعادة البيئة الآمنة على أساس سيادة القانون ومراعاة حقوق الإنسان شروط أساسية لازمة لعكس اتجاه الحالة الراهنة.

وختاما، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير خوان غابرييل فالديس، وفريقه على دعمهم لبعثة

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أهنئكم علانية، سيدتي الرئيسة، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود كذلك أن أشيد بكم على الطريقة التي تديرون بها مناقشاتنا. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفدي للوفد الصيني والسفير وانغ على الطريقة الممتازة التي قادوا بها أنشطة المجلس الشهر الماضي.

وفيما يتعلق بالموضوع المطروح، يود وفدي أولا أن يشكر الممثل الدائم لجمهورية البرازيل، السفير رونالدو ساردنبرغ، على تقريره، الذي أوضح فيه بجلاء أنشطة ونتائج وتوصيات البعثة الموفدة إلى هايتي في الشهر الماضي، والتي تشرفت بالمشاركة فيها. وأود أيضا أشيد إشادة خاصة بالقيادة والطريقة الممتازة التي اضطلع بها صديقي السفير رونالدو ساردنبرغ بجميع مهامه.

وكانت زيارة مجلس الأمن فرصة ممتازة لجميع أعضائه لإجراء اتصال مباشر بكل الأطراف الفاعلة السياسية والدينية والمدنية في هايتي، وكذلك بموظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويعرف الجميع أن هايتي في مرحلة حساسة وحرارة جدا من تطورها الدستوري، وربما تكون مرحلة حاسمة في تاريخها.

ونحن نرى أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تساعد شعب هايتي على تحقيق السلام والاستقرار بالتعاون على إعادة هيكلة مؤسساتها الديمقراطية وفي برامج التنمية. وفي ذلك السياق، أكرر التأكيد على أنه بالرغم من أن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكتنف هايتي بعيدة من أن تحل، فإننا نعتقد أن حالة البلد من المؤكد لكانت أكثر خطورة ومأساوية لولا عمل الأمم المتحدة. ومن الضروري، في رأينا، ضمان الظروف الأمنية اللازمة للتطور الطبيعي لعملية الانتخابات لتبدأ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر بانتخابات السلطات المحلية ولتواصل في تشرين الثاني/نوفمبر

**السيد ماهيغا** (تترانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أشكر السفير ساردنبرغ ممثل البرازيل على تقريره وعلى قيادته خلال زيارتنا الأخيرة لهائتي. وقد كانت بعثة مجلس الأمن رد فعل للأزمة المتعاطمة في البلد، التي كانت نتاجا لمشاكل عديدة تكتنف ذلك البلد وشعبه خلال فترة طويلة من الزمن.

إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي هي خامس بعثة للأمم المتحدة في هايتي منذ عام ١٩٩٥، وكانت أربع بعثات منها خلال فترة حكم أرسيتيد. وصُنفت جميعها بأنها أُهّيت قبل الأوان المناسب وكان نجاحها مظهرًا. وهذه المرة ينبغي تمكين بعثة تحقيق الاستقرار من إحداث فرق بتحقيق الاستقرار في البلد بصورة كافية ووضع أساس لاستراتيجية شاملة لبناء السلام تعالج الأزمة الاجتماعية في هايتي، التي تضرب بجذورها في تاريخها ومجتمعها وثقافتها.

كان دخول بعثة تحقيق الاستقرار في هايتي حدثًا هامًا، حيث أُنشأت بعثة ذلك البلد مرة أخرى في مركز الاهتمام الدولي. ولم يكن دخول البعثة بطيئًا فحسب، بل إن بعض مواردها تعين تحويلها إلى احتياجات إنسانية أخرى ملحة في البلد.

وبعد بداية بطيئة بالانتشار والتشغيل في ظل ظروف صعبة للغاية، أصبحت البعثة تحقق الاستقرار بصورة منتظمة في البلد. ويجري احتواء مستوى العنف لتحقيق شيء من الاستقرار يمكن فيه للحكومة الانتقالية العمل وتحقيق أمن نسبي للسكان المدنيين. وتأتي التهديدات الرئيسية المستمرة للأمن والتي ينبغي معالجتها من عناصر القوات المسلحة السابقة ومختلف العصابات المسلحة ذات الأهداف السياسية والإجرامية المختلفة. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مع قوة للشرطة الوطنية تتسم بالقصور وتحتاج إلى عمليات إصلاح رئيسية، بدءًا من التجنيد

مجلس الأمن. وأشيد بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة على الكفاءة المهنية التي يؤدون بها واجباتهم في ظل ظروف صعبة للغاية. وفي ذلك السياق، كنت فخورًا بأن أشهد العمل الذي يستحق الإشادة، الذي تضطلع به مختلف الفرق العسكرية في هايتي.

**السيد هوليداي** (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): أشكر السفير ساردنبرغ على قيادته بعثة مجلس الأمن وعرضه الزاخر بالمعلومات. ونحن أيضا نود أن نحني جهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في الميدان في هايتي على عملهم الدؤوب وإخلاصهم.

وقد مثلت زميلتي، السفيرة باترسون، الولايات المتحدة في البعثة، وعندما رجعت ذكرت أن من بين الأشياء التي أدهشتها عدم وجود جهاز قضائي عامل. وأشارت إلى أنه بدون قضاء ونظام عقابي سليمين، لن يحقق إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية مطلقًا النجاح الحقيقي. وأبلغ المحاورون الهايتيون ممثلي البعثة أن تأخير القضايا بلغ درجة بحيث أن السجناء والمنتظرين للمحاكمات في هايتي قد أمضوا فترات في الحبس أطول من الفترات التي كان سيحكم بها عليهم لو أنهم حوكموا ووجدوا مذنبين.

ونحن نرى أن هذه الحالة غير مقبولة. وبالرغم من أنه كانت تبذل جهود ولا تزال للمساعدة على بناء النظام القضائي الهايتي، فإننا نعتقد أنها غير كافية. وطلبنا من إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن تناقش مع خبراء الإصلاح القضائي، وعلى وجه الخصوص مع عدة من القضاة الدوليين المتمرسين الذين سيغادرون تيمور الشرقية قريبًا، إمكانية الاضطلاع بتقييم الجهاز القضائي في هايتي. ونأمل أن يوافق الأعضاء الآخرون على أن القضاء الهايتي يمثل مشكلة يجب حلها، بالترافق مع إصلاح الشرطة، وعلى أن إجراء تقييم سيكون له خطوة أولى جيدة.

مقنعا بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي لشعب هايتي. أما في الوقت الحاضر، فتمثل المعارضة عددا كبيرا من الأحزاب السياسية الممزقة والمتحدة اتحادا سطحيًا. وقد اختارت أن تكون عاملا معوقا في وقت ترغب فيه نسبة كبيرة من السكان في أن تكون جزءا من الحوار وأن تشارك في الانتخابات المقبلة.

وستكون الانتخابات في هايتي نقطة بداية لا غنى عنها للإدارة السياسية الجديدة في هذا البلد. ويلزم الإعداد لها وإجراؤها بشكل جيد ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. وينبغي الحفاظ على الزخم السياسي الراهن. وبقدر ما للأمن من أهمية في الوقت الحالي، وأثناء الانتخابات وبعدها، يلزم إيجاد ما يحفز الناهجين على أن يروا في مستقبل بلدهم ما يبشر بالخير.

وينبغي البدء في مشاريع لإيجاد فرص العمل في إطار جهود تحقيق الاستقرار وبوصفها أساسا لعملية التعمير في فترة ما بعد الانتخابات. ويلزم التنسيق في سداد التبرعات التي سبق التعهد بتقديمها على الورق في ظل إطار التعاون المؤقت. وينبغي أن تولي الجهات المانحة اهتماما خاصا لهذا المطلب الهام بالنسبة لهايتي. وقد بشر المؤتمر الدولي الذي عقد مؤخرا في كاين بخير عظيم. وينبغي تسديد التبرعات المعلنة لتمويل بعض المشاريع ذات العائد السريع في هذه الفترة الانتقالية للمحافظة على الإيقاع السياسي خلال الانتخابات وما بعدها.

وينبغي التشديد مرة أخرى على أن الفقر هو السبب الجذري لعدم الاستقرار في هايتي. وينبغي إيجاد الأوضاع اللازمة لتهيئة مناخ سياسي يوحى بالثقة لدى المستثمرين في هايتي في المستقبل. ولن يلي الاستثمار العام في القطاعات الضرورية الآن احتياجات السكان الأشد إلحاحا فحسب، بل سيفي أيضا باحتياجات المستثمرين من الهياكل الأساسية

والتدريب إلى تنشيط قدرتها على العمل وإدخال الطابع المهني على أخلاقياتها الخاصة بالعمل.

ورغم أنه ينبغي النهوض بالمخابرات التكتيكية للبعثة لما تؤديه من وظيفة في حفظ الاستقرار، يلزم أن تبدي الحكومة الانتقالية مزيدا من الالتزام تجاه برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويتسم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصعوبة خاصة في التنفيذ في بلد لم يبرم فيه أي اتفاق تقليدي للسلام وتسود فيه ثقافة حيالة الأسلحة النارية. وليس ابتياع المدافع من أصحابها بالنهج الصحيح؛ وقد يكون أكثر منه واقعية توظيف العسكريين السابقين وجيوش الشباب المتعطل عن العمل في مشاريع اجتماعية واقتصادية منتجة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

ويتعرض مبدأ سيادة القانون للانتهاك منذ أمد طويل في هايتي، كما يشهد بذلك عدم تقديم عتاة المجرمين للعدالة، وإقحام السياسة في عمل الشرطة وترهيب القضاة. وأهم من هذا كله أنه يلزم وضع هايتي على طريق الإنعاش الاقتصادي. ويلزم في هذه المرحلة توجيه رسائل تحض على الاعتماد على النفس والتمكين. ذلك أن التزام الشعب بامتلاك ناصية عملية التنمية أن يعزز الدور الذي تؤديه المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا في مساعدة هايتي. وينبغي أخيرا أن يتوافر لدى الحكومة الاستعداد للإصغاء إلى الشواغل الحقيقية التي يبديها المواطنون الهايتيون، بمن فيهم الموجودون في الشتات بالخارج. فأراؤهم سيكون لها أثر كبير في تهيئة مناخ يتسم بالثقة والتفهم، الأمر الذي لا غنى عنه في بناء وطنهم.

والحوار الوطني الذي بدأ ضروري للمصالحة والتراضي السياسي. وينبغي أن يكون أكثر شمولا وأن يستمر فيما بعد الانتخابات. ويجب أن تصبح المعارضة جزءا من الحوار السياسي الرئيسي. كما يجب أن تظهر اهتماما

محزنة بواقع مؤداه أن كل شيء ليس على ما يرام في البلد المذكور. فلا تزال هاييتي تصارع في بحر من العنف واليأس بعد مرور ما يزيد عن عام على دخول المجتمع الدولي بعمليته لمد شريان الحياة.

ورغم أن البعثة لم تأت معها بصيغة تصلح لعلاج جميع مشاكل هاييتي التي تفوق الحصر، فإننا جئنا برسالة أمل لهذا البلد ولشعبه. فقد كانت زيارتنا هناك أقوى رسالة يمكن للمجلس نقلها إلى شعب هاييتي فيما يتعلق بالتزام المجتمع الدولي الطويل الأمد بإتاحة فرصة أمام أهل هاييتي العاديين لأن يعيشوا حياة طبيعية خالية من العنف والفقر والظلم الذي لا ينفصلون عنه منذ مولدهم.

ولا يزال الأمن، أو انعدام الأمن، أخطر دواعي القلق لدينا. وبالرغم من أن هاييتي تعد أكثر هدوءا بالمقارنة بنفس الفترة من العام الماضي نتيجة لبلوغ البعثة قوامها المأذون به، لا تزال الحالة قابلة للانفجار. ويتعرض أفراد حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة بانتظام لإطلاق نيران الأسلحة الصغيرة عليهم من خليط من أعضاء الجماعات السياسية المسلحة، والجرمين، والمتشردين، والعسكريين السابقين، الذين لا ينجو أبناء هاييتي العاديون أيضا من حملاتهم الإرهابية.

والفلبين من الداعين على الدوام لوضع قواعد اشتباك أكثر قوة لأفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عودة المجتمع الدولي لإنقاذ هاييتي في العام الماضي. ومن شأن زيادة قوام القوة واتخاذها موقفا أكثر صلابة والوضوح في تحديد مسؤولياتها أن يسمح للبعثة بالتحرك السريع والفعال لتحديد العناصر التي ما زالت تشكل خطرا على أمن هاييتي واستقرارها. وسوف يتعين أن تقترن مباشرة نزع سلاح تلك العناصر المسلحة مع الاضطلاع ببرامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إذا أردنا أن نتطلع ليس

في المستقبل. ومن ثم فإن بناء الطرق، وتوليد الكهرباء، وإصلاح البيئة مجالات تتطلب الاهتمام العاجل.

وختاما، ثمة فرص كبيرة في بعثة حفظ السلام الحالية لبذر بذور عملية لبناء سلام مستدام. وتوجد أقوى المبررات لإنشاء لجنة لبناء السلام من أجل توجيه هاييتي خلال المرحلة المقبلة.

**السيد ميركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية):** ننضم

إلى الأعضاء الآخرين في تهنئتك يا سيدتي بتوليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر أيار/مايو. كما هنئ السفير وانغ غوانغيا وبقيّة الوفد الصيني على رئاستهم الموفقة في أثناء شهر نيسان/أبريل. إضافة إلى ذلك، نود أن نتوجه بالشكر لوفد البرازيل على إعدادة تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هاييتي (S/2005/302) وأن نعرب عن تقديرنا للقيادة المتميزة التي أبداهها السفير ساردنبرغ. فقد أتاحت البعثة الجيدة التنظيم التي تولى رئاستها لمدة أربعة أيام لنا جميعا فرصة لنشهد بلدا يواجه متاعب حمة.

واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأوجه الشكر باسم الرئيسة غلوريا ماكاباغال - أرويو وشعب الفلبين إلى الأمين العام، ومجلس الأمن، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، وحكومة هاييتي الانتقالية، على بيانات العزاء والإدانة التي أصدروها فيما يتعلق بوفاة موظف حفظ السلام الفلبيني على أيدي مسلحين في بعض أحياء سيتي سولي الفقيرة. ومن سخریات القدر أن مجلس الأمن كان في هاييتي في ذلك الوقت. وكان ذلك أول حادث وفاة في المعركة لأحد العاملين الفلبينيين في عملية سلام تابعة للأمم المتحدة. بيد أن تلك الوفاة لن تحول دون مواصلة الفلبين اشتراكها في البعثة.

لقد فتحت بعثة مجلس الأمن إلى هاييتي أعيننا جميعا على الحقيقة. وكان ما رأيناه رؤيا العين في هاييتي تذكرا

أولاً، أود أن أشكر السفير ساردنبرغ على الطريقة الرائعة التي قاد بها بعثة مجلس الأمن الأولى هذه إلى هاييتي عقب اتخاذ القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤). إن معرفته المتعمقة عن الموضوع مكنت إيصال رسالة المجلس بقوة ووضوح إلى مختلف أصحاب المصلحة.

بالنسبة إلى رومانيا فقد اكتست البعثة أهمية خاصة. والحالة التي سادت في هاييتي في بداية عام ٢٠٠٤ كانت إحدى أولى الأزمات التي تناولتها رومانيا، بصفتها عضواً منتخباً جديداً في المجلس، وعملت عليها بالتكاتف مع أعضاء المجلس الآخرين. وبعد سنة تقريباً، رأينا أن قراراتنا والخطوات التي اتخذت على ذلك الأساس بدأت تعطي ثمارها، مفضية إلى تغييرات إيجابية في الميدان، بدءاً بالحالة الأمنية.

وفي ذلك السياق، تمكن أعضاء المجلس من إجراء تقييم مباشر للعمل الممتاز الذي اضطلعت به قيادة وأفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (بعثة هاييتي).

توضح نتيجة البعثة، الواردة في توصيات التقرير، مرة أخرى قيمة البعثات التي يوفدها المجلس. إن الرؤية الواسعة والمتناسكة التي ألهمها نهج بعثة المجلس تجاه حاضر ومستقبل هاييتي عززتها الأولوية التي منحت للتوصيات.

إن الخبرة العامة التي حصل عليها عدد من البلدان في مرحلة الانتقال، بمن فيهم رومانيا، أظهرت أن الانتخابات تعد المرحلة الأولية التي لا غنى عنها للتشجيع بالاقتراب من الاستقرار السياسي، على أن تعقبها مباشرة العناصر الأخرى للعملية الانتقالية. وفي حالة هاييتي الخاصة، وفي ضوء التحديات التي يجب مواجهتها بغية الوصول إلى الموعد النهائي لانتخابات عام ٢٠٠٥، فإننا نؤيد التشديد الذي وضعته بعثة المجلس على المسؤوليات التي لا تقع على عاتق

فقط إلى إجراء انتخابات عادلة وسلمية قبل نهاية العام، وإنما أيضاً إلى تقديم المساعدة الاقتصادية والإنمائية التي كثر بذل الوعود بها إلى أهل هاييتي.

ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان أيضاً تشكل باعثاً على القلق الخطير، ويجب على الحكومة المؤقتة اتخاذ خطوات ملموسة لوضع حد للاعتقالات والاحتجازات غير القانونية ولعمليات الإعدام خارج نطاق القانون من أجل تحسين سجل البلد المتعلق بحقوق الإنسان. كما أنه سوف يتعين إعادة تدريب وإصلاح قوة الشرطة الوطنية الهايتية التي يُوجه إليها الاتهام بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من أجل الارتقاء بها إلى المستويات المهنية المقبولة.

وأخيراً، يرى وفدي أنه يلزم بذل مزيد من الجهد لتحقيق المصالحة الوطنية. ففي هذه اللحظة، يصارع رئيس الوزراء إيفون نبتون الموت نتيجة لإضرابه عن الطعام احتجاجاً على استمرار احتجازه بتهم يقول إنها مختلفة. ونهيب بالحكومة المؤقتة أن تنظر في سحب التهم الموجهة إليه كبادرة على المصالحة.

إن المهمة التي تنتظرنا في هاييتي ليست باليسيرة، ولكن ليس أمامنا من خيار. فقد انخرطنا فيها، ولا بد لنا من إنجاز المهمة هذه المرة.

**السيد دوميترو (رومانيا) (تكلم بالفرنسية):** أنا أيضاً أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر علناً ثقتنا على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيار/مايو. ونود أيضاً أن نعرب عن امتناننا للسفير وانغ غوانغيا وفريقه للطريقة المثالية التي أداروا بها عمل المجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

تؤيد رومانيا تأييداً تاماً البيان الذي سيدي به الممثل الدائم للكسمبرغ باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي.

لذلك أود أن أدلي ببضع تعقيبات موجزة.

المتخذة في ذلك الصدد. إضافة إلى ذلك، أخبرنا ممثل الجماعة الكاريبية في بورت - أو - برنس عن عدد من المشاريع التي تنفذها المنظمات دون الإقليمية في هايتي. وهذا كله من شأنه مضاعفة ثمار التعاون الإقليمي، بغية التحسين الأسرع للحالة في هايتي. وتقدم بلدان أمريكا اللاتينية معظم الأفراد العسكريين في بعثة هايتي، وتشارك منظمة الدول الأمريكية على قدم المساواة في الإعداد للانتخابات، في تعاون وثيق مع بعثة هايتي.

أخيرا، نأمل أن تقدم قضية هايتي، خلال المناقشة المواضيعية التي تعترم الرئاسة الرومانية لمجلس الأمن عقدها في شهر تشرين الأول/أكتوبر، كقصة نجاح - نتيجة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

**السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أنا

أيضا أود أولا أن أشكر زميلي، السفير ساردنبرغ، على إحاطته الإعلامية وأن أهنته أيضا على أخذه زمام مبادرة قيادة بعثة مجلس الأمن الهامة، التي أعتقد أنها كانت مفيدة جدا. شخصا، لقد اكتسبت معرفة وفيرة عن الحالة في هايتي. وقد تمكنت من تقدير العمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي)، التي كانت مهمتها في بادئ الأمر صعبة بعض الشيء. إلا أننا رأينا اليوم أن بعثة هايتي أدت بالفعل عملا رائعا. ونقدر أيضا كل العمل الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام، زميلنا السابق، السفير خوان غابرييل فالديس، الذي، وأكرر، يقوم بعمل رائع في هايتي.

وأعتقد أننا تمكنا أيضا، بفضل التوجيه الممتاز من رئيسنا، أن ننقل بوضوح الرسالة التي رغبنا أن نبعثها إلى هايتي، وقدمنا توصيات أعتقد أنها ستكون مفيدة لعمل مجلس الأمن. لن أتطرق إلى كل التوصيات التي قدمتها اللجنة، لأنها كما أعتقد واضحة ومكيفة بشكل جيد للحالة هناك؛ وإننا نؤيدها تأييدا تاما حقا.

الحكومة الانتقالية فحسب، بل أيضا على عاتق القوى السياسية وعلى عاتق المجتمع المدني.

إن خبرة البلدان التي مرت بالعمليات الانتقالية - العمليات المعقدة والمؤلة في بعض الأحيان - نحو الديمقراطية وسيادة القانون وإضفاء الطابع الديمقراطي توضح أيضا أن من المطلوب بذل جهود طويلة الأجل على شتى المستويات - السياسي والاقتصادي وعلى طريقة التفكير السائدة. لذلك، فإننا لئن كنا نؤيد تماما الرأي بأن النجاح في هايتي يعول على مشاركة طويلة الأمد ومتعددة الأبعاد من جانب المجتمع الدولي وقبل كل شيء من جانب الأمم المتحدة، إلا أن هناك شرطا آخر يجب الوفاء به للحيلولة دون أن يكرر التاريخ نفسه في ذلك البلد، الذي احتير العديد من البدايات الزائفة.

في هذا الوقت من المهم بشكل خاص أن يعمد أصحاب المصلحة المحليين في هايتي، الذين يعدون شركاء للمجتمع الدولي، إلى العمل بحسن النية والالتزام بشكل غير متحفظ بالشروط السياسية والعملية على السواء.

ووفقا لذلك، فإننا نؤمن بأن الهشاشة المتواصلة في الحالة تنجم بشكل كبير عن انعدام الثقة الملحوظ الذي يستمر في الانتشار بين الزعماء السياسيين لمختلف الجماعات والمجتمعات المحلية في هايتي. إن الفقر المدقع والإفلات من العقاب وانعدام الأمل والافتقار إلى التعليم - الذي يؤدي الشباب بشكل أساسي - هذه الأمور تجعل المناخ في هايتي مشحونا جدا بالسموم، ومملوءا بالكراهية التي تفضي بدورها إلى تدمير الذات.

ولسوء الحظ يبدو أن الثقة، حتى على الصعيد دون الإقليمي، لم تسترد تماما. فعلى المجتمع الدولي أن يشجع بصورة أكبر التطبيع التام للعلاقات بين هايتي ودول البحر الكاريبي. وقد أعلمنا وزير خارجية هايتي بالخطوات الإيجابية

وتشكل الانتخابات خطوة ضرورية لضمان تحقيق الاستقرار في هاييتي ولكنها في حد ذاتها ليست كافية. وبالمواكبة مع ذلك، يجب أن نواصل مع السلطات في هاييتي عملية إعادة بناء المؤسسات، لا سيما إعادة بناء النظام القضائي، وتعزيز التنمية المستدامة للبلد.

**السيد فسيلاكيس (اليونان)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لزميلنا، الممثل الدائم للبرازيل، على قيادته الماهرة لبعثة مجلس الأمن الموفدة إلى هاييتي، - بالرغم من أنني لم أكن متواجدا في تلك البعثة - في مرحلة هامة على وجه الخصوص من سعي هاييتي الطويل إلى تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية. وكان من المناسب والضروري أن ينقل المجتمع الدولي إلى شعب هاييتي وقادته، من خلال مجلس الأمن، التزامه الطويل الأجل بأحلامهم وتطلعاتهم المشروعة ودعمه المستمر لهم.

ونود أن نعرب عن شكرنا لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. وننوه بدورها لتحقيق الاستقرار، وبالعمل الذي تضطلع به في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وفي الوقت ذاته، ندين بلا لبس كل الهجمات التي تتعرض لها البعثة وجميع الموظفين الدوليين، لا سيما الذين يقومون بمهام إنسانية. أخيرا، وليس آخرا، ينبغي ألا ننسى الجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير الفالديس، الممثل الخاص للأمين العام.

يعبر التقرير المعروض علينا (S/2005/302) بكل دقة عن الأفكار والملاحظات التي انبثقت عن مجلس الأمن فيما يتعلق بالوضع في هاييتي وطريق التقدم إلى الأمام. وسأتقدم بثلاث نقاط موجزة.

أولا، إن الساحة السياسية في هاييتي معقدة إلى أقصى حد. ويمثل وجود حكومة شرعية ومثلية تمثيلا حقيقيا والانتقال السلس للسلطة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦،

إلا أنني أود أن أشدد على نقطة واحدة، ألا وهي الجهود التي يجب أن تبذل الآن فيما يتعلق بالانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية التي ستجري هذا الخريف. يجب أن يتم إجراء تلك الانتخابات - وهذا ما شددت عليه بعثة هاييتي بصورة متكررة أثناء الزيارة - وفقا للجدول الزمني المقرر. ويجب أن تكون حرة ونزيهة ومفتوحة لجميع الأحزاب السياسية التي تخلت عن العنف، وينبغي أن تسمح بمشاركة أكبر عدد ممكن من الناس. ذلك هو التحدي المباشر الذي يواجهه شعب هاييتي، وهو تحد أيضا للمجتمع الدولي.

ولمواجهة التحدي ذاك بشكل مناسب، أعتقد أننا بحاجة إلى العمل في ثلاثة مجالات رئيسية. الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها هي تعزيز الأمن، وبذلك يمكن إجراء الانتخابات في أفضل ظروف ممكنة. وفي غضون أيام قليلة، سننظر في مقترحات الأمانة العامة بشأن هذا الموضوع. وإضافة إلى إمكانية زيادة عدد الأفراد، فإننا بحاجة إلى أن نكفل الاستخدام الأمثل للأفراد المتواجدين بالفعل هناك، وبخاصة أفراد الشرطة المدنية.

ثانيا، نعتقد أنه ينبغي لنا أن ننفذ في أقرب وقت ممكن مشاريع إنمائية ذات أثر سريع. وقد ناقشنا هذا مرارا أثناء المهمة، ويعد هذا موضوع إحدى التوصيات: أنه ينبغي إجراء تحسينات ملموسة للظروف المعيشية للناس، وأنهم بحاجة إلى منحهم الأمل.

وفي هذا الصدد، نرحب بقيام كندا في منتصف حزيران/يونيه بتنظيم اجتماع متابعة لمؤتمر كاين، الذي عُقد بمبادرة من السيد بارنبييه، وزير خارجية فرنسا. وأعتقد أنه ينبغي أن يستأنف فوراً جميع المانحين تعاونهم بصورة كاملة مع هاييتي.

ثالثا وأخيرا، من الضروري أن نتابع بشكل وثيق عملية الإعداد للانتخابات، لا سيما تسجيل الناحيين وجهود التوعية المدنية للسكان.

**السيد روك (كندا)** (تكلم بالفرنسية): أرحب بهذه الفرصة التي أعطيتموني إياها لكي أعرض تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الزيارة التي قام بها إلى هاييتي بالاشتراك مع بعثة مجلس الأمن في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل الماضي.

لقد ناقشنا في هذا الحفل في الأشهر الأخيرة قضية الحرية الأفسح: كيف نضمن تحرير الناس من الفاقة ومن الخوف، ونكفل حرية العيش في كرامة. وأعتقد أن البعثة التي قام بها إلى هاييتي الفريق الاستشاري المخصص بالاشتراك مع بعثة مجلس الأمن دلت بصورة ملموسة على الأهمية التي تكسيها هذه المناقشة. فالصلة بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان ليست أوضح في أي مكان مما هي في هاييتي.

(تكلم بالانكليزية)

أخيراً، إن المسؤولية الأساسية عن بناء هاييتي مستقرة وديمقراطية تقع، بالطبع، في أيدي أبناء هاييتي أنفسهم. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم التزامه ودعمه على الأمد الطويل في إطار هذه العملية. ويضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه بدور هام في الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة إلى القيام بدور إيجابي في العمل في الأمد البعيد الحافل بالتحديات الذي ينتظرنا.

وأعتقد أن المشاركين في زيارات مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد عادوا بتقدير أعمق للواقع الإنساني وراء المجموعات الأربع التي تضمنها تقرير الأمين العام "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005). فقد رأينا بأنفسنا ضرورة إدارة الدعم المستمر بشكل أفضل من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الانتعاش وإعادة البناء والتطور الإنمائي المعتمد على الذات، وذلك بالمشاركة الوثيقة التي تعود بالنفع على الجميع مع أصحاب المصلحة المحليين، ومن

خطوتين أوليين هامتين نحو تطبيع الوضع وتحقيق الاستقرار في البلد. ويجب أن تجرى الانتخابات وفقاً للجدول الزمني المقرر، كما يجب أن تكون حرة وعادلة وديمقراطية ومفتوحة أمام مشاركة كل الأحزاب السياسية التي تنبذ العنف بصورة علنية.

ثانياً، إن المشاكل التي تواجهها هاييتي هائلة وضاربة بجذورها في المجتمع الهائي. وليست حلولها بالمسألة اليسيرة. ولا يتوقع أحد أن تُحل هذه المشاكل بمعجزة من خلال القيام بعملية انتخابية أو إجراء حوار سياسي أو من خلال تقديم المساعدة الدولية وحدها. فالإصلاح المؤسسي والتنمية، لا سيما في القطاعين القضائي والجنائي؛ واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع مشكلة الإفلات من العقاب وتنفيذ قواعد الإجراءات السليمة؛ ومعالجة الكوارث الإيكولوجية؛ وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة والأساسية؛ ومواصلة أهداف التنمية، كل ذلك يقتضي العمل الشاق والالتزام على المدى الطويل.

ثالثاً، يؤدي الفقر إلى العنف وانعدام الاستقرار، ولا يمكن عكس اتجاهه بدون ضخ معونة فورية واسعة النطاق. لذلك نناشد كل المانحين، الكبار والصغار، أن يقدموا الأموال التي تعهدوا بها في مؤتمر المانحين الدولي بشأن هاييتي، الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وكذلك في مؤتمر كايين للمتابعة.

كما قلنا من قبل، سترابط بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي فترة طويلة، ولا يقتصر دورها الأساسي على تحقيق الأمن فحسب، بل أيضاً المساعدة، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة في البلد، على تعزيز التنمية الاقتصادية في إطار التزام طويل الأجل للمجتمع الدولي تجاه شعب هاييتي.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل كندا.

وإعادة الإدماج، والاضطلاع بدور قوي في الدعوة إلى القضاء على الفقر وتعزيز الانتقال السلس من مرحلة البعثة المتكاملة للأمم المتحدة إلى مرحلة التنمية الاقتصادية المستدامة، بمجرد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، نشجع النظر في بناء القدرات تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام من أجل تطوير مشاريع ذات عائد سريع، والاستثمار في تطوير قدرات الوزارات الأساسية، وضمان أن تستكمل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالجهود المبذولة لدعم الحوار السياسي والجهاز القضائي الأقوى والمصالحة وإصلاح القطاع الأمني.

وفيما يتعلق بالمانحين، نوصي بأن يقوموا بتطوير عمليات إنفاق سريعة أكثر مرونة في إطار التوافق إلى أقصى حد مع الاستراتيجيات التي تقودها الحكومة، وتنسيق الأنشطة التي يقومون بها بصورة وثيقة وضمان أن تستمر عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فيما بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وانتهاء إطار التعاون المؤقت.

وبينما تتصدى هايتي للتحديات الهائلة التي تواجهها، فإن من المستحيل القيام بكل شيء مرة واحدة. ستكون هناك قرارات صعبة حول أين نبدأ ببذل الجهود وبأي ترتيب. ولكن من الأهمية بمكان أن تبذل الحكومة أبناء هايتي أين تعتزم أن تبدأ مشاريعها وكيف تعتزم الوصول إلى كل أنحاء البلد.

من الضروري أن يحتفظ المجتمع الدولي بمشاركته على الأمد الطويل وأن يقاوم الإغراء بتخفيض التمويل مع انتهاء الانتخابات. وفي هذا الصدد ينبغي أن يكون الماضي مرشدا لنا.

خلال عملية انتقال سلسلة من مرحلة إلى أخرى. وفي حين يقتضي الأمر ترتيب تلك العملية بصورة متعاقبة ينبغي أن يتم البدء في التخطيط لعملية الانتعاش في الوقت الذي تبدأ فيه أعمال الإغاثة، وينبغي أن تواكب التخطيط للتنمية على الأمد الطويل أنشطة التعمير.

ذلك هو التحدي الذي تواجهه الحكومة الحالية في هايتي. ومع كل هذه الأشياء التي ينبغي القيام بها، أن نبدأ وكيف ينبغي أن نبدأ؟ لقد علمنا خلال زيارتنا القصيرة، أن تقدما جيدا قد تحقق في إضفاء الاستقرار على إطار الاقتصاد الكلي، وهو أمر ضروري لتحقيق التقدم في المستقبل. ولكن لأسباب عديدة حدث تباطؤ في البدء في تلبية الاحتياجات الملحة الأخرى، من قبيل الوظائف وبناء الطرق والمدارس والصحة والمياه والإصحاح.

ويقر تقرير فريقنا المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتحديات الهائلة التي تواجه الحكومة القادمة في شباط/فبراير ٢٠٠٦. ويؤكد التقرير الوطني حول التقدم الذي أحرزته هايتي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على حجم العمل الذي ينبغي القيام به على أكثر المستويات الأساسية. لذلك نقترح أن تنظر الحكومة الجديدة في ربط تخطيطها المتوسط الأجل بورقة عمل استراتيجية لخفض الفقر على أساس الأهداف الإنمائية للألفية.

وسيقدم تقرير الفريق مجموعة من التوصيات الموجزة لينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة ومجتمع المانحين. وسمحوا لي أن أتعلم بإيجاز إلى بعض من التوصيات المركزية للفريق.

إننا نوصي بأن يركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي على آليات دعم بناء القدرات والقيام بدوره في تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج نزع السلاح والتسريح

الاستقرار الذين حافظوا على أمن الفريق أثناء الزيارة، وكذلك المسؤولين في إدارة عمليات حفظ السلام، ومجلس الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي الأمريكي للتنمية. كما أن الفريق يود التقدم بالشكر إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الدعم الممتاز الذي قدمته لنا أثناء القيام بعملنا.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

**السيد هوشيت** (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني، للمرة الأولى تحت رئاستكم، سيدتي الرئيسة، أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنتسبان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحات تركيا وكرواتيا، والبلدان الأعضاء في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والبلد العضو في رابطة التجارة الحرة الأوروبية والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا.

في هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة لمستقبل هاييتي يرحب الاتحاد الأوروبي بفرصة مناقشة النتائج التي توصلت إليها بعثة مجلس الأمن التي زارت البلد مؤخرا، والتي قدم السفير ساردنبرغ إلى مجلس الأمن إحاطة إعلامية عنها هذا الصباح، إلى جانب بعثة الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عرض السفير روك من توه أمام المجلس النتائج التي توصلت إليها. إننا نعتقد أن ثلاثة مجالات تحتاج إلى اهتمامنا الخاص في هذه المرحلة، هي الحالة الأمنية، والانتخابات القادمة، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ومع أن البعثة تعتبر أن قدرا من التقدم قد تم تحقيقه بشأن الحالة الأمنية، بما في ذلك تحسين التعاون بين قوات

لذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يزيد التزاماته تجاه هاييتي وأن يتحلى بمرونة أكبر لدى قيامة بذلك. إن العمل البيروقراطي يجب أن لا يشكل حاجزا بين الفكرة الجيدة والتمويل اللازم لتحويلها إلى واقع. ويجب أن تتمكن الحكومة في هاييتي من إحراز تقدم سريع في تحسين ظروف الحياة على النحو الذي يتوقعه شعب هاييتي.

ويجب أن يكون الأساس لذلك هو القرار الجماعي من جانب شعب هاييتي وطبقته السياسية بأن الوقت قد حان للسير قدما، والبدء بحوار وطني حول بناء بلد مستقر يتمتع فيه السكان بالحرية والأمن الاقتصادي الذي نلتزم جميعا بالنهوض به.

وقبل أن أختتم بياني، ينبغي لي أن أتطرق إلى بعد آخر للزيارة التي قام بها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. فقد كان التواجد المتزامن لأعضاء المجلسين ولمثلي المؤسسات المالية الدولية والبلدان المساهمة بالقوات بمثابة نموذج عملي لما اقترحه الأمين العام بشأن إنشاء لجنة بناء السلام. وأعتقد بأن هذه الرؤية الفريدة والمتكاملة التي مثلتها الزيارة، وأن علاقات العمل البناءة بين جميع المشاركين في هذا الجهد، وأهمية التوصيات التي انبثقت عن الزيارة، كل ذلك دلل على قيمة لجنة بناء السلام. إن هذا النهج يتسم بأهمية ذات مغزى، ونأمل أن تنظر الدول الأعضاء في عملنا هذا في معرض تقييمها لمقترحات الإصلاح.

واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن الشكر للدعم الذي تلقاه الفريق الاستشاري من حكومة هاييتي، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، ونائب الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم للشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة في البلد بأسره، والرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق

جديد على أن الأزمة القائمة في هاييتي لا يمكن حلها إلا بالوسائل السلمية من خلال عملية سياسية دستورية ومشاركة الجميع. وينبغي لتلك العملية أن تتضمن الحوار الوطني، والتسامح، والمصالحة، وأن تؤدي إلى انتخابات حرة ومنصفة قبل نهاية العام الجاري، وأن يتم نقل السلطة إلى سلطات منتخبة بحلول ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. إن جميع القوى التي نبذت العنف ينبغي تشجيعها بشكل فعال على المشاركة في الحوار الوطني.

إن الانتخابات المقرر إجراؤها في هذا العام ستكون لبنة أساسية في بناء الجهد الطويل الأجل صوب إعادة بناء البلد. ولأجل المحافظة على الزخم اللازم لا بد من الوفاء بالجدول الزمني المعلن لإجراء الانتخابات. وفي هذا السياق، فإننا نتابع عن كثب عملية تسجيل الناخبين الجارية حالياً بإشراف منظمة الدول الأمريكية. وكما أشرت في بياني أمام المجلس في شهر كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.5110)، فإن الاتحاد الأوروبي يدرس إمكانية إيفاد بعثة مراقبة انتخابية إلى هاييتي. ولهذا، من المقرر أن تتجه بعثة تقييم إلى هاييتي في بداية الصيف القادم. وقد تم تخصيص ٢٠,٥ مليون يورو لدعم الانتخابات.

وينبغي أن يتم توفير القدرات لشعب هاييتي لكي يتمكن من ضمان الاستقرار والازدهار على الأجل الطويل. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الاستقرار الحقيقي على المدى البعيد يتطلب تعزيز الاقتصاد والتنمية المستدامة. وباستثناء المساعدات المقدمة بصورة ثنائية من قبل الدول الأعضاء، فإن التعهد الذي أعلنه الاتحاد الأوروبي في مؤتمر المانحين المنعقد في واشنطن قد تمت زيادته بحيث وصل الآن إلى مبلغ ٢٩٤ مليون يورو. ويبدل الاتحاد كل ما في وسعة من أجل التعجيل في الصرف وتنفيذ البرامج بغية تحقيق تحسن ملموس في ظروف الحياة وتخفيف مستوى الفقر. ولهذه الغاية،

الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، إلا أننا نلاحظ أن الحالة بصفة عامة ما زالت هشة. وتلقت الشرطة الوطنية صعوبات في كفاحها للمحافظة على القانون والنظام. وما زالت هناك حاجة إلى برنامج ملائم وفعال لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقد أحطنا علماً بقلق البعثة فيما يتعلق بالتزام الحكومة الانتقالية الراسخ بهذا البرنامج. إننا نرحب بإنشاء اللجنة الوطنية لترع السلاح كخطوة أولى، ولكن ما زالت هناك ضرورة لتحقيق تقدم كبير وسريع في هذا المجال بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات.

إن استمرار أعمال العنف الواسعة النطاق في بعض مناطق البلد يشكل تهديدا خطيرا لعملية الانتخابات، حيث أن وجود بيئة آمنة ضروري من أجل الحوار السياسي وخوض الحملات الانتخابية والتصويت. ومن أجل توفير المزيد من الدعم للشرطة الوطنية، ينبغي النظر في إدخال زيادة مؤقتة على مكون الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، وإجراء تعديل على ولايتها بحيث تتمكن من الرد على التحديات الأمنية المتزايدة في فترة ما قبل الانتخابات.

وما زالت انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المستمرة في هاييتي تثير القلق البالغ لدى الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من وجود حاجة إلى رد قوي من جانب الشرطة من أجل المحافظة على القانون والنظام، فإن هذه الشرطة يجب أن تحترم معايير حقوق الإنسان، وينبغي إجراء تحقيق دقيق في الاتهامات الموجهة إلى الشرطة الوطنية حول حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. كما ندعو الحكومة الانتقالية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالشروع الرسمي من جانب الرئيس المؤقت في الحوار الوطني. ويؤكد الاتحاد من

**السيد مونيوس (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): يود وفد شيلي أن يعرب عن تقديره لكم يا سيدتي الرئيسة، وللدانمرك، على عقد هذه الجلسة المفتوحة للنظر في الحالة في هايتي. ونود كذلك أن نشكر الممثل الدائم للبرازيل، السفير رونالدو ساردنبرغ، على عرضه تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هايتي، التي تمت خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل.

إن بعثة مجلس الأمن، التي اضطلع بها بالتزامن مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكانت أول بعثة من نوعها إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قد أكدت مجددا التزام الأمم المتحدة بإزاء عملية تحقيق الاستقرار السياسي وإعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في هايتي.

وقد بلغت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي قوتها العسكرية والخاصة بالشرطة المنصوص عليها في القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) تقريبا، الأمر الذي مكنها من الاضطلاع بعدد من العمليات الناجحة في هايتي. وتم إحراز هذا التقدم في سياق حالة أمنية لا تزال هشة.

لذلك فإننا نتفق مع المجلس على ضرورة عدم الإبطاء في تنفيذ برنامج عميق وشامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فجلب السلام إلى هايتي سوف يتطلب نزع سلاح المجتمع الهايتي بأكمله، وليس فقط سلاح من سبقت لهم الخدمة في الجيش. ولكن نزع السلاح بدون إعادة إدماج هذه القوات لن يحقق بالتأكيد الهدف النهائي المتمثل في ترسيخ السلام.

وفي هذا الصدد، نرى في المقام الأول من الأهمية أن تزود البعثة بالموارد المالية التي طلبها الأمين العام حتى يمكن أن يبدأ التنفيذ الفعال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأسرع ما يمكن، دون المساس بأي تبرعات يتم تقديمها.

تم تعزيز طاقم موظفي اللجنة الأوروبية في هايتي، وجرت عملية تبسيط لإجراءات التنفيذ.

ورغم ما تقدم، فإن المشروعات الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية تتطلب تعاونا وثيقا مع السلطات في هايتي التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ هذه المشروعات. إن غياب إدارة عامة ناجعة يعرقل إلى حد كبير التقدم في تنفيذ هذه المشاريع. وفي انتظار تحقيق ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يركز حاليا على مشاريع في الميادين الثلاثة التي يمكن للسكان في هايتي جني فوائد سريعة منها، بما في ذلك خلق فرص العمل وإنشاء الهياكل الأساسية، لا سيما بناء الطرق، والتعليم، بما في ذلك إعادة تأهيل المدارس، وبناء الديمقراطية، لا سيما من خلال دعم الانتخابات وإصلاح الجهاز القضائي.

إن الأمن والتنمية من العناصر المترابطة بصورة وثيقة في عملية تسوية الأزمة في هايتي، كما دلت على ذلك حقيقة أن بعثة مجلس الأمن رافقتها بعثة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الرأي بأن هناك حاجة إلى وجود طويل الأمد للأمم المتحدة في هايتي، ويسلم بضرورة تعزيز التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وبين الأطراف الإنمائية المختلفة العاملة في هايتي.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على التزام الاتحاد الأوروبي الراسخ بدعم هايتي في المرحلة الانتقالية الشاقة التي تمر بها سواء على المدى القصير أو المدى الأطول. وفي الوقت نفسه، فإننا نوافق على أن شعب هايتي نفسه، ومن ضمنه الحكومة الانتقالية، في حاجة إلى تولي مسؤولياته والإمساك بزمام مستقبله.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

بنجاحها لن يحل وحده أو بذاته جميع مشاكل هايتي، فإن قيام عملية انتخابية مشروعة وسلسلة شرط ضروري لإحراز تقدم صوب تعزيز الديمقراطية وضمان الاستعادة الكاملة لسيادة القانون.

لذلك تؤكد شيلي باستمرار الحاجة الماسة إلى إجراء حوار وطني واسع النطاق يشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة التي تنبذ استعمال العنف في مجتمع هايتي. وننوه مع الارتياح بأن السلطات الهايتية قد بدأت هذا الحوار، ولكن تلك المبادرة يجب أن توازيها جهود تبذل لتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة ويجب أن تمتد إلى ما بعد الانتخابات.

ولا يستطيع أحد اليوم أن ينكر أن الأمن والتنمية لا ينفصلان وأنها مطلبان يعزز كل منهما الآخر. ومن الضروري لذلك أن تتلقى هايتي، في أقرب وقت ممكن، الموارد التي أعلن التعهد بها في مؤتمر المانحين الذي عقد في واشنطن منذ عام. وستمكن هذه الموارد هايتي من التصدي للاحتياجات الاجتماعية العاجلة لشعبها ومن البدء في برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل لإعادة الإعمار.

ولا شك أنه ينبغي النظر إلى وجود الأمم المتحدة في هايتي باعتباره ينتمي للجيل الرابع من عمليات حفظ السلام التي لا تقتصر أهدافها على مجرد قمع العنف. وستتوج مهمتنا الجماعية بالنجاح حين نحرز تقدما صوب استئصال أسباب القلاقل السياسية والعنف وحين يمكن لهايتي الوقوف على قدميها. ولهذا السبب بالذات نرحب بأن بعثة مجلس الأمن قد جرت بالتزامن مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فسيتيح ذلك الأخذ بنهج متكامل إزاء مشاكل هايتي.

وإذ تؤكد مجددا التزامنا إزاء الفريق الاستشاري المخصص، نعرب عن تأييدنا للنتائج والتوصيات التي

ومن مهام المجتمع الدولي الرئيسية تزويد هايتي بقوة للشرطة تبني عقيدتها المؤسسية على احترام سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب اتخاذ قدر كبير من الحيلة في تجنيد هذه القوة وتدريبها، الأمر الذي يجب أن يضطلع به أيضا على نحو متسم بالشفافية. وتلك هي الطريقة الوحيدة لكسب ثقة المواطنين.

وحين ترحل قوات الأمم المتحدة، سوف يتعين أن تشكل الشرطة الوطنية العمود الفقري لصون سيادة القانون. ونرحب بتحسين التنسيق بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للبعثة وبين الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك فيما يتعلق بالعمليات العسكرية المشتركة.

ومن دواعي سرور وفدي أن يبلغ المجلس بأن شرطتنا الرسمية، شرطة شيلي، قد وقعت في ١١ آذار/مارس، اتفاقا للتعاون الثنائي مع شرطة هايتي الوطنية. وبموجب هذا الاتفاق، عمل وفد من شرطة شيلي لمدة ١٠ أيام مع الشرطة الوطنية لهايتي على تقييم المتطلبات الفنية لتلك القوة.

ونؤكد مجددا أن الجهود المبذولة لتعزيز قوة الشرطة لن تجدي فتيلة ما لم تباشر في سياق إصلاح شامل للمؤسسات الرئيسية المسؤولة عن إنفاذ سيادة القانون في هايتي، وهي الآن في حالة هشّة للغاية. وسوف يتطلب هذا تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وإصلاح القضاء ونظام السجون، ولا يقل عن ذلك أهمية، توطيد دعائم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

وتحيط شيلي علما مع الاهتمام الخاص بتوصية المجلس لإدارة عمليات حفظ السلام بأن تجري تقييما شاملا للحالة الأمنية في هايتي بغية تحديد ما إذا كان من الضروري تعزيز الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، ولا سيما بالنظر إلى الحاجة الماسة إلى بيئة آمنة للانتخابات المقبلة. ومن المقرر عقد تلك الانتخابات في غضون أشهر قليلة، ومع أن

ولعلنا لا نتجاهل هاييتي مرة أخرى. فسيتوقف علينا إلى حد كبير ما إذا كان شعبها الذي طالت معاناته سيستعيد أمله في مستقبل أفضل وفي حياة تتسم بالكرامة والحرية من الخوف والعوز.

**الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):** المتكلم التالي هو

مثل غواتيمالا، وأعطيه الكلمة.

**السيد سكينر - كليه (غواتيمالا) (تكلم**

بالإسبانية): أود أولاً أن أهنيئ الدانرك على تبوئها رئاسة مجلس الأمن وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، مما يتيح للبلدان غير الأعضاء في المجلس فرصة للإعراب عن آرائنا بشأن الحالة المتردية في هاييتي. وباسم غواتيمالا أتمنى لكم يا سيدي الرئيسة كل نجاح في إدارة أعمال المجلس.

ونحن ممتنون كذلك للسفير رونالدو موتا ساردنبرغ، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس بعثة مجلس الأمن إلى هاييتي، على عرضه الشامل لتقرير البعثة. ونود أيضاً أن نشكر السفير ألان روك، الممثل الدائم لكندا، على قيادته الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال البعثة المشتركة إلى الجزيرة في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل.

وأود قبل كل شيء أنؤكد أن العمل الذي يقوم به كل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بحالات ما بعد انتهاء الصراع، أحدهما في مجال السياسة الأمنية والآخر في مجال الدعم الإنساني للتنمية، يتيح فرصة لاتخاذ إجراءات مثمرة للغاية. البعثة المشتركة الموفدة إلى هاييتي والدعم الذي واصل المجلسان تقديمه أحدهما للآخر فيما يتعلق بذلك البلد، تنفيذاً من كل منهما لولايته الخاصة، لهما شهادة على فائدة نموذج التعاون المتجدد ذاك. وغواتيمالا ترحب بذلك التطور.

ومما يكتسي أهمية أكبر التشديد على أن دور الأمم المتحدة لا يقتصر على مساعدة العناصر المحلية الفاعلة لوضع

تمخضت عنها تلك البعثة إلى هاييتي وقدمها ممثل كندا، ولا سيما استراتيجية الحد من الفقر، التي يجب أن تشمل تدابير لإيجاد الوظائف، وإعادة تشجير الغابات، وحماية البيئة، وإصلاح الهياكل الأساسية، وتحسين نوعية الخدمات العامة في مجالي الصحة والتعليم.

وفي هذا الصدد، نرحب أيضاً بأن البعثة تضطلع بكثير من المشاريع ذات الأثر السريع في مجالات كالالتعليم والصحة والزراعة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والهياكل الأساسية وتعزيز حقوق الإنسان. ولن تعود تلك الأعمال بالفائدة المباشرة على سكان هاييتي فحسب، بل ستحسن أيضاً الصورة التي في أذهانهم عن الأمم المتحدة. لذلك نحث الدول الأعضاء مرة أخرى على تزويد البعثة بالموارد التي تحتاجها إذا أريد لها النجاح في المهام الموكولة إليها.

وقد زار هاييتي بعد انتهاء البعثة المشتركة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بقليل وفد من لجنتي العلاقات الخارجية والدفاع بمجلس الشيوخ ومجلس النواب في شيلي. وتمثل هدف الوفد في التعرف على الحالة في البلد وتقييم أداء القوات الشيلية هناك، فضلاً عن تحديد مجالات للتعاون الثنائي. ويتمشى هذا مع الطابع الوطني للمهمة التي يضطلع بها بلدي في هاييتي. ولهذا السبب يحرص الرئيس ريكاردو لاغوس شخصياً على كفالة أن يمدد مجلسنا الوطني إقامة القوات الشيلية في ذلك البلد من بلدان منطقة الكاريبي.

واليوم ونحن نكرر التزامنا إزاء هاييتي وشعبها، نود التأكيد مجدداً على أننا إذا أردنا أن نضمن عدم تعرض البعثة للفشل، كما حدث في الماضي، فلا بد من الاضطلاع بما مع التفكير في الأجل الطويل. ولذلك نحث مجلس الأمن على تجديد ولاية البعثة لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً لضمان استمرارها طوال العملية الانتخابية ونقل السلطة فيما بعد إلى السلطات الجديدة.

الإجرامية. ونشعر بالقلق أيضا من الضعف الذي يكتنف إقامة العدل ومشكلة انعدام الأمن المستمر، اللذين يشكلان عقبتين ضخمتين في طريق تقدم شعب هايتي بأكمله اليوم.

ولذلك السبب تؤمن غواتيمالا بأن المجتمع الدولي والمنظمات الاقليمية والمؤسسات المالية الدولية والوكالات والبرامج والمنظمات غير الحكومية يجب أن تواصل دعم شعب هايتي حتى يتسنى له أن يتمتع بالكامل بحقوق الإنسان الأساسية، ويجب أن تدعم الحكومة الانتقالية في تحقيقها في المضايقات التي وقعت بغية إنهاء الإفلات من العقاب عن طريق الإصلاح وتقوية جهاز الشرطة الوطنية والجهاز القضائي، المؤسستين اللتين يتعذر إقامة العدل من دونهما. وفي ذلك الصدد نحث الحكومة الانتقالية على اعتماد التدابير الضرورية الملموسة لمنع تلك المضايقات عن طريق إجراء تحقيقات فعالة في الشكاوى ومحاكمة المسؤولين.

وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات محلية ورئاسية يشترك فيها الجميع وتكون تمثيلية وشرعية وتتمشى مع الجدول الزمني المحدد، فإننا نؤيد الفكرة الأساسية بأن تعزيز الحوار السياسي بين كل الجماعات والعناصر الفاعلة في مجتمع هايتي من دون استثناء يستحق اهتماما ذا أولوية. ونشعر ببالغ القلق حول المشاكل الهيكلية والتقنية واللوجستية الموصوفة في التقرير فيما يتعلق بالإعداد الملائم للانتخابات. ومما يبعث على قلق أعمق العجز في ميزانية الانتخابات البالغ ٢٢ مليون دولار. وفي ذلك المضمار نرى من الجوهري إتاحة موارد كافية وتقديم المساعدة التقنية الضرورية من جانب المجتمع الدولي - خاصة من قبل البلدان المانحة - لكفالة إجراء انتخابات ناجحة والانتقال السلس إلى نظام ديمقراطي.

كما تود غواتيمالا أن تشدد على أهمية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشاط البعثة الزائرة قلقها لا حول التأخيرات في تنفيذ البرامج التي اقترحتها بعثة

حد للصراع والمساهمة، في حالة هايتي، في إشاعة الاستقرار. بل يجب علينا أن نعمل على قدر متساو من الفعالية في توفير المعونة الإنسانية والمساعدة في كفالة إنشاء المؤسسات التي ستيسر التنمية الطويلة الأجل وتمنع تصاعد العنف.

ومنذ بداية الأزمة في هايتي أعربت حكومتي عن تضامنها مع شعب ذلك البلد الشقيق. علاوة على ذلك، أعربت حكومتي على الملأ عن أملها المخلص في أن تجد جميع الأطراف السياسية في هايتي طريقة لبناء ديمقراطية حقبة ولتهيئة بيئة مشجعة لها بما يكفل التنمية المستدامة في البلد ويعود بالمنفعة على سكانه كافة. ورغم أن المسؤولية الأولية تقع على عاتق الهايتيين، فإننا نعرف أن ذلك الهدف الجوهري لن يتسنى إحرازه إلا إذا تبنى المجتمع الدولي جهدا نحو تعاون منسق وسخي وطويل الأجل. ونؤمن بأن إطار التعاون المؤقت، الذي اشتركت في تطويره الحكومة الانتقالية مع المجتمع الدولي العام المنصرم، يمثل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

ونتمشى مع سياستنا بتعزيز الحل السلمي للتفاوضي للصراعات، أكدت غواتيمالا من جديد التزامها ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) واستعدادها للمشاركة فيها. وترابط الآن في هايتي مفرزة من الشرطة العسكرية قوامها ٧٠ شرطيا غواتيماليا تمثل مساهمتنا الحالية في بعثة هايتي. ونود أن نعرب عن دعمنا الحازم للعمل الذي تضطلع به بعثة هايتي، التي ينتمي العنصران الرئيسيان العسكري والمدني منها إلى أمريكا اللاتينية. وغواتيمالا تساند بشكل خاص عمل السفير خوان غابرييل فالديس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة هايتي.

وفيما يتعلق بالتقارير المقدمة اليوم، نشاطر القلق المعرب عنه حول الحالة الأمنية الراهنة البالغة الحساسية في هايتي وحول الظروف المتعلقة بالجيش السابق، لا سيما التحدي الذي تفرضه العصابات المسلحة المرتبطة بالجماعات

من أن يتفحص مباشرة الحالة في ذلك البلد وأن يرى العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (بعثة هاييتي). بموجب ولاية من مجلس الأمن. وينبغي أيضا تذكر أن القرار بزيارة هاييتي قد اعتمد في جلسة علنية نظمها باقتدار كبير في ١٢ كانون الثاني/يناير وفد الأرجنتين، أثناء رئاستها لمجلس الأمن (انظر S/PV.5110).

ونؤمن أيضا بأن الزيارة التي أجراها في نفس الوقت الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كانت ملائمة جدا، ذلك أن بعض اجتماعات الفريق في هاييتي قد عقدت بصورة مشتركة مع بعثة مجلس الأمن. وطريقة العمل هذه لم تتبع كثيرا من قبل، لكنها تثري فهمنا للمشاكل التي تعصف ببلدان مثل هاييتي. فبالإضافة إلى مهمة مجلس الأمن المتمثلة في صون السلم والأمن، فإن ذلك النهج يمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من النهوض بمجدول أعمال التنمية الذي يجعل من الممكن تعمير البلدان ذات الأوضاع المشابهة.

ووفدي يشاطر تقييم بعثة مجلس الأمن للجوانب التي تم تناولها أثناء الزيارة ويؤيد توصياتها. ولذلك ستقتصر ملاحظاتي على بضع نقاط.

مثلما نرى من قراءة تقرير بعثة مجلس الأمن إلى هاييتي، لا يوجد حتى الآن الحد الأدنى من العقد الاجتماعي في هاييتي اللازم لارتكاز وجود وسلطة الدولة عليه. ووفدي يؤمن بأن ذلك الاستنتاج يرر مسارين للعمل. الأول، ينبغي أن يكون التجديد المقبل لولاية بعثة هاييتي لفترة أولية أمدها ١٢ شهرا. إن بعثة هاييتي هي اليوم الضامن للحد الأدنى من ظروف السلام والأمن لسكان هاييتي. لذلك يجب إعطاء البعثة مدة تكفل مواصلة الاضطلاع بأنشطتها، ويجب أن تحصل على الموارد التي تحتاجها لتوفير الأمن للانتخابات.

مسار العمل الثاني يتصل بالحاجة إلى ضمان اشتراك جميع القوى السياسية والاجتماعية في هاييتي في عملية الحوار

هاييتي فحسب، ولكن أيضا حول المشاكل في تمويل تلك البرامج، لا سيما فيما يتعلق بإعادة الإدماج.

ويجد وفدي لزاما عليه أن يشدد أيضا على المشاكل الأساسية الفقر المدقع وارتفاع معدلات الأمية وسوء التغذية، التي تظل تمنع الهايتيين من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، وتسبب تفاقم عواقب غياب الامتثال للحقوق الأساسية المدنية والسياسية. إننا نعرف أن الطابع الوقي للحكومة الانتقالية يعني أن الوقت ليس كافيا لحل تلك المشاكل بصورة مجدية. لكن الحكومة يمكن أن تبدأ بطرح بعض المبادرات. لذلك فإننا نحث الحكومة الانتقالية على تطوير وتنفيذ استراتيجية إنمائية طويلة الأجل، بالتعاون من كل القطاعات الاجتماعية، وبدعم من المجتمع الدولي، تيسر الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لكل مواطن هاييتي.

وفيما يتعلق بالمهام والتحديات التي تواجه هاييتي وشعبها، فإننا نلتزم من المجتمع الدولي، وعلى الأخص الحكومات المانحة، توفير المساندة والمساعدة المطلوبتين لهاييتي للتغلب على الصعوبات الموروثة من الماضي والدفع بالبلد قدما نحو مستقبل تسوده سيادة القانون مع الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. ومن الجوهرى أن نواجه تحدي هاييتي كتحد جماعي، وأن نفي بواجبنا بإبداء تضامننا مع بلد أسست إدارته عبر التاريخ. وسنواصل الثبات على التزامنا بإعادة بناء وتثبيت استقرار هاييتي ليتسنى لشعب هاييتي أن يصبح سيد مصيره.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل بيرو.

**السيد دي رفيرو** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تعتبر

بيرو من المهم جدا قيام مجلس الأمن بأكمله، بقيادة السفير موتا ساردنبرغ، بزيارة عمل إلى هاييتي. فذلك مكن المجلس

الوضع الحرج والحساس السائد في هايتي. لقد كانت بيرو وستظل ملتزمة تجاه هايتي، وسترسل مفرزة إضافية، استجابة لطلب إدارة عمليات حفظ السلام، لمضاعفة عدد قواتها الموجودة حالياً في بعثة هايتي.

ويرى وفد بيرو أن استعادة سيطرة الحكومة الانتقالية على النظام المدني في جميع أنحاء البلاد عملية مهمة لاستقرار هايتي. وما من بديل عن هذا العمل الهام، ولذلك يجب أن نوفر لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الزخم الضروري، وأن نوفر له فوق كل شيء الموارد. وفي حالة هايتي، فإن انعدام الأمن الناتج عن وجود جماعات مسلحة غير شرعية يتطلب بذل جهد سياسي خاص تجاه الاندماج. وبالتالي، يقتضي تعزيز المحافظة على مستوى مستدام من الأمن العودة إلى العقد الاجتماعي والعمل المتزامن على مختلف الجبهات، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية السياسية والمؤسسية والاقتصادية في البلد.

لا يمكن عزل التطور السياسي والمؤسسي في هايتي عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك يقتضي الأمر وجود استراتيجية شاملة طويلة الأجل لمعالجة التحديات التي يواجهها البلد. ومن نافلة القول إن المسؤولية الأساسية لحكومة هايتي والمجتمع الهايتي تتمثل في بذل الجهود الداخلية اللازمة لإرساء تلك الأسس، ولكن ما من شك أيضاً في أن هايتي لا تملك الموارد اللازمة لمواجهة تلك التحديات وحدها. واليوم أكثر من أي وقت مضى، فإن هايتي بحاجة إلى التعاون الدولي المقدم في صورة دعم مالي وتقني. وتحتاج هايتي، في جهودها ذاتها، إلى الدعم الأكيد من جانب الأمم المتحدة ومجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية.

إننا على ثقة بأن المجتمع الدولي وأصدقاء هايتي في الأمريكتين وفي غيرهما من القارات، سيضطلعون، خلال الأسابيع القادمة، بمسؤولياتهم تجاه مساعدة مجتمع هايتي على استعادة عقده الاجتماعي. ولا يسعنا أن نختلف على تلك القضية.

والمصالحة السياسية الجارية. ومن دون الاتفاق بين الهايتيين أنفسهم على إبرام عقد اجتماعي أصيل فيما بينهم سيكون من الصعب تصور إمكانية تجاوز المرحلة الحرجة الراهنة.

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي وجميع أصدقاء هايتي، في نصف الكرة الغربي هذا وفي أماكن أخرى، أن يبذلوا بحزم كل الجهود وأن يعملوا معاً نحو تحقيق هدف التوصل إلى ميثاق اجتماعي في هايتي. وليس من مسؤولية المجتمع الدولي بطبيعة الحال، اتخاذ موقف - على الأقل ليس في ظل الظروف الحالية - لدعم أو رفض أي عنصر سياسي فاعل أو مجموعة سياسية في هايتي أو أن يصدر أحكاماً عن قيمة العملية التاريخية والاجتماعية التي وضعت سكان هايتي في أسوأ ظروف معيشية في نصف الكرة الذي نعيش فيه. ويجب أن يلتزم المجتمع الدولي بدون قيد أو شرط بتأمين وضع اتفاق اجتماعي قابل للتطبيق في هايتي. وهذا الاتفاق الاجتماعي هو بلا شك الضمان الأساسي لتحقيق النتائج الناجحة للعملية الانتخابية التي ستجرى في هايتي في تشرين الأول/أكتوبر، وللانتخابات المضطلع بها في جو تتجاوز فيه الديمقراطية واحترام أصوات الناخبين حالات العنف، ويضفي الشرعية على ولاية السلطات المنتخبة.

لقد أعاد رؤساء دول أمريكا اللاتينية التأكيد، في مؤتمر قمة ريو في تشرين الثاني/نوفمبر، على أن التعمير والتنمية في هايتي من الأولويات الإقليمية لبلداننا. ولذلك فإننا ممتنون للاستجابة التي أبدتها المنطقة دعماً لهايتي. وفيما يتعلق ببيرو، تتضمن تلك الاستجابة المساهمة بقوات في بعثة هايتي. وفي الأشهر الأخيرة استُخدمت المفرزة البروانية المربطة في جاسميل في عمليات مختلفة في بورت - أو - برنس، وسياتي سولاوي وفي مناطق أخرى من هايتي حيث تنتشر أعمال العنف وأنشطة العصابات. لذلك نقدر تقدير قائد القوة وإشادته بسلوك مفرزتنا، ونشجب الخسائر في الأرواح التي منيت بها بعثة هايتي، التي تبرز

السلم والرفاهية، في إطار منظور طويل الأجل، لا يمكن تأمينهما إلا عن طريق الحوار السياسي.

بالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها ما زال الوضع صعبا ولا توجد مؤشرات بتوقع حدوث تحسن كبير في المستقبل القريب. وترى النرويج أننا نفتقر، في المنظور القصير الأجل، إلى التمويل الكافي المضمون الذي يمكن بعثة هاييتي من الوفاء بولايتها، بما في ذلك أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويجب معالجة تلك المشكلة.

وفي رأينا أنه، بينما تقترب من موعد انعقاد مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، يؤكد الوضع في هاييتي على ضرورة اتباع نهج جديد لبناء السلام. وبالتالي، نشجع جميع الدول الأعضاء على أن تأخذ ذلك في اعتبارها عند نظرها في الاقتراح الخاص بإنشاء آلية موحدة لبناء السلام تحت قيادة الأمم المتحدة.

**السيد سيلبي** (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية):  
يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة.

يرحب وفد بلادي بتقرير بعثة مجلس الأمن عن الزيارة التي قامت بها إلى هاييتي، بالاشتراك مع الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد كانت البعثة المشتركة المرة الأولى التي يرسل فيها هذان الجهازان الرئيسيان للأمم المتحدة بعثات سياسية إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تظهر بوضوح، بالنظر إلى المستوى التمثيلي الرفيع المستوى في كلا البعثتين، الحرص العميق من المجتمع الدولي واهتمامه بالأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الخطيرة التي يواجهها شعب هاييتي حاليا. ولا تتجلى الصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية بشكل وثيق في أي مكان مثلما تتجلى في الوضع الحالي في هاييتي.

**السيد لوفالد** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن تدهور الوضع في هاييتي يثير قلقنا. فهاييتي تحتاج اليوم إلى استعادة الأمن واستثمار الأموال وتقديم المعونات بغية إرساء الأسس اللازمة لتعمير البلد وتعزيز سيادة القانون. ومن الضروري أن تبذل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي جهودا متضافرة لتحقيق ذلك.

تود النرويج أن تغتنم هذه الفرصة لكي تعرب عن دعمها القوي للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد فالديس، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (بعثة هاييتي) في التحضير لإجراء انتخابات عادلة وشفافة تعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية المساعدة الانتخابية التي تقدمها منظمة الدول الأمريكية لهاييتي.

يعتمد السلام القوي المستدام على وجود سلطات وطنية شرعية. وتتيح الانتخابات القادمة إمكانية بدء انطلاقة جديدة حتى يمكن لهاييتي أن تشرع في معالجة التحديات العديدة التي تواجهها. وتكمن الأولويات الحالية في استعادة الأمن وإجراء انتخابات ناجحة.

ثمة حاجة قوية إلى تعزيز وتيسير المصالحة الوطنية في ظل عملية مفتوحة وشاملة. وتحتاج هاييتي إلى هئية المناخ السياسي وثقافة الحوار والتسامح والاحترام. وما من بديل للحوار والحلول الوسط في مقابلة التحديات التي يواجهها البلد. إن الحكم الرشيد القائم على أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة والخضوع للمساءلة يجب أن ينبع من الداخل.

وخلال السنوات الأخيرة، ظلت النرويج تدعم وتشجع الحوار السياسي الذي يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وما زلنا ملتزمين بتيسير سبل الحوار السياسي وبناء توافق الآراء في إطار عملية مفتوحة وشاملة. ونعتقد أن

مسؤولية الالتزام بحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق السياسية والمدنية الأساسية وسبل الانتصاف. وينبغي معالجة هذه القضايا على وجه الاستعجال لاستعادة ثقة جميع سكان هايتي بالقانون والشرطة والقضاء.

وفي هذا الصدد، تود الجماعة الكاريبية أن تسترعي انتباه مجلس الأمن إلى حالة السيد إيفون نبتون، رئيس الوزراء الدستوري السابق لهايتي، الذي بعد أن سلم نفسه طوعا للحكومة المؤقتة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ظل محتجزا ولم يقدم إلى المحاكمة حتى الآن. ويشكل ذلك مخالفة لدستور هايتي. وقد أكد رؤساء دول أو حكومات الجماعة الكاريبية، في اجتماعهم المنعقد في شباط/فبراير من هذا العام، على أن الاحتجاز إلى أجل غير محدد لرؤساء ونشطاء لافالاس، الذين يعد السيد نبتون مثالا بارزا لهم، لا يمكن تفسيره إلا كعملية احتجاز تعسفية قائمة على أساس الانتماء السياسي. إن هؤلاء الزعماء يجب إما أن يعطوا حقهم في المثل أمام القضاء وإما الإفراج عنهم. وإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار احتجاز السيد نبتون الذي أدى إلى تدهور حالته الصحية، الأمر الذي قد تترتب عليه عواقب مأساوية.

إن الجماعة الكاريبية تواصل تأكيدها على أهمية الاشتمالية في العملية السياسية من أجل النهوض بالوحدة الوطنية وتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ومن بين المسائل الأخرى التي عالجها تقرير بعثة مجلس الأمن، إلى حد ما، الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يواجهها سكان هايتي، وقد أحطنا علما بملاحظة أن هايتي من المستبعد أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وترى الجماعة الكاريبية أن مجتمع المانحين الدوليين ينبغي لهم الارتفاع إلى مستوى التزامهم ومسؤولياتهم تجاه هايتي، كأحد البلدان الأقل نمواً، ومن أجل تحقيق أحد الأهداف الأساسية للألفية، ألا وهو خفض الفقر

يصف تقرير البعثة بتفصيل حي التحديات التي يواجهها مجتمع هايتي في عدة مجالات وعلى مستويات مختلفة. إن حالة انعدام الأمن أو الافتقار إلى السلامة الشخصية ما زالت سمة أساسية لمجتمع هايتي، تسببت فيها بشكل كبير الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة. ولا يسع المرء إلا أن يعرب عن الأمل في أنه، من خلال العزم الوطيد لبعثة هايتي، بالاشتراك مع الشرطة الوطنية الهايتية، لن يتزايد الشعور بالأمن لدى مواطني هايتي وهم يقومون بعملهم اليومي فحسب، بل ستتحقق أيضا درجة من الاستقرار والأمن بما يمكن العملية السياسية/الانتخابية، التي بدأت من فورها بتسجيل الناخبين، من أن تؤدي إلى إجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة وشاملة، تتمخض عنها حكومة منتخبة ديمقراطيا تحظى باعتراف كبير وتأييد واسع النطاق على المستوى العالمي.

ولذلك، فإن وفود الجماعة الكاريبية تؤيد توصيات بعثة مجلس الأمن التي تسعى إلى ضمان الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات، وتوفير التمويل اللازم لمجلس الانتخابات المؤقت، وتعزيز قوة الشرطة والقوة العسكرية في بعثة هايتي حتى تتمكن من ضمان أوضاع سلمية لإجراء الانتخابات الهامة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وتلاحظ وفود الجماعة الكاريبية أن الجدول الزمني للانتخابات قد حدد موعد استلام الحكومة المنتخبة للسلطة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وهي مستعدة لتأييد استمرار وجود بعثة هايتي بعد إجراء الانتخابات، لفترة توفر للحكومة الجديدة الأمن والاستقرار اللازمين.

إن تقرير بعثة مجلس الأمن (S/2005/302) يعالج عددا من المشاكل الملحة الأخرى، بما في ذلك ضرورة احترام حقوق الإنسان. وتوافق الجماعة الكاريبية على أن احترام حقوق الإنسان يساهم في تعزيز الاستقرار والأمن، وتؤكد من جديد على أن الإدارة المؤقتة تتحمل بشكل خاص

المخصص لهائتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي برئاسة السفير الكندي روك.

تؤيد إسبانيا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، سوف أكتفي ببعض الملاحظات الإضافية.

لقد عبرت إسبانيا عن التزامها الفعال بالاستقرار وبناء الديمقراطية والتنمية في هايتي من خلال مشاركتها في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) بتقديم كتية عسكرية تعمل بالتعاون الوثيق مع كتية من المغرب، وبتقديم وحدة شرطة مدنية، وكذلك من خلال عملنا في إطار الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي شاركنا في بعثته الأخيرة إلى هايتي. لقد سلطت البعثتان، التابعتان لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الضوء على تكامل ولائتي الجهازين أثناء التعامل مع مشكلة بدرجة تعقيد المشكلة القائمة في هايتي. ولذا، فإننا نوافق على التوصيات التي انبثقت عن البعثة والواردة في التقرير المعروض على المجلس (S/2005/302).

إن الانتخابات المقررة في نهاية هذا العام، هي من غير شك أحد التحديات الأهم على الأمد القصير بالنسبة لشعب هايتي وللأسرة الدولية. ولكن هذه الانتخابات بحد ذاتها لا يمكنها أن تكون حلا لجميع مشاكل البلاد التي تتطلب جهودا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية على الأجل الطويل.

إن جميع الأحزاب السياسية التي أعلنت التخلي عن العنف يجب أن تكون قادرة على المشاركة في انتخابات حرة وشفافة وشاملة وبأقصى حد من المشاركة الشعبية الواسعة. ونعتقد بأنه سيكون من الملائم إلى حد كبير نشر المراقبين

بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ بين السكان الذين يعيشون في حالات الفقر المدقع، وذلك من خلال تقديم المساعدات التعاونية الدولية الكبيرة إلى هايتي على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، لكي يتمكن شعبها من تحسين ظروف معيشته وإعطاء أجيال المستقبل بلدا قادرا على الاكتفاء الذاتي اقتصاديا، وتوفير حماية القانون والنظام الوطني، ولكي يضمن لشعبه حكما رشيدا سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي. ولكن في المستقبل القريب لا بد من تركيز الاهتمام على سبيل الأولوية على بناء قدرته الاستيعابية اللازمة لكي يستفيد بشكل نافع من المساعدات المقدمة من مجتمع المانحين.

في الختام تود وفود الجماعة الكاريبية أن تؤكد لأعضاء مجلس الأمن أن حكوماتها ستواصل التزامها الطويل الأمد بضمان تقدم هايتي اللازم في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، نحث مجتمع المانحين الدوليين، ومنظومة الأمم المتحدة، من خلال صناديقها وبرامجها ووكالاتها، على أن تقدم بشكل جماعي كل الدعم اللازم والمساعدات إلى هايتي حتى تتمكن من النهوض والتغلب على التحديات الهائلة التي تواجهها اليوم.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل إسبانيا.

**السيد يانييث - بارنوفو** (إسبانيا) (تكلم

بالإسبانية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها مجلس الأمن في أيار/مايو، أود بادئ ذي بدء أن أهنيئكم، سيدي، وأن أهنيئ الدائمك، على تولي رئاسة المجلس، وأن أتمنى لكم كل نجاح في توجيه عمله. وأود أن أشكركم أيضا على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة الحالة في هايتي في أعقاب البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إليها بقيادة السفير البرازيلي ساردنبرغ، والتي رافقتها بعثة الفريق الاستشاري

حالياً، والتي لم يترسخ حضور الدولة في كثير منها بشكل كاف بعد. ونلاحظ مع القلق أن التقدم كان ضئيلاً للغاية فيما يتصل بترع السلاح وأن انعدام الثقة لا يزال سائداً. وثمة هدف قصير الأجل هو تحسين انطباع السكان عن مستوى الأمن، لأن هؤلاء كثيراً ما يترددون في الإقدام على نزع سلاحهم خشية فقدان قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم.

وينبغي أن يستمر برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي بدّته بعثة الأمم المتحدة من دون إبطاء. وهذا يتطلب من الحكومة الانتقالية توجهاً واضحاً وعازماً، على أن يقوم مجتمع المانحين بصرف المساعدات المالية المطلوبة.

وكما جاء في التقرير المؤقت للفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أشار إليه ممثل كندا للتو، فإن وضع حد للعنف يقتضي معالجة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الكامنة. وقد لاحظ أعضاء بعثة مجلس الأمن والفريق المخصص على الطبيعة ضعف المؤسسات في هايتي. وتوضح هشاشة تلك المؤسسات بشكل كبير في مجالي إنفاذ القانون والإدارة.

وفي هذا الصدد، فإن إصلاح النظام القضائي وقانون الإجراءات، فضلاً عن تدريب الأجهزة الإدارية وقوات الأمن في مجال حقوق الإنسان، أمر لا غنى عنه. وأي أنشطة تنمية في هايتي يجب أن تقوم على أساس إعادة بناء الدولة وجعلها أكثر مساءلة أمام السكان، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الداخلية.

ومن المؤسف، أن شعور السكان بالإحباط اليوم بات واضحاً جراء المساعدة الدولية الضئيلة التي قدمت حتى الآن. ولذلك، علينا أن نعمل كلنا معاً من أجل معالجة ذلك الوضع، بما في ذلك من خلال تنفيذ بعض المشاريع ذات العائد السريع في المجالات ذات الأولوية.

الدوليين أثناء العملية الانتخابية وتعزيز الأمن الذي سيشكل غيابه، لو حدث، تهديداً خطيراً لنجاح العملية.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف، فإن الحوار الوطني الذي شرع فيه الرئيس المؤقت، السيد بونيفاس الكسندر، والذي أيدناه، ينبغي أن يكون مصمماً على الفور لتطوير سيناريو سياسي شامل يؤدي في النهاية إلى بلد قابل للحكم. إن القوى السياسية في هايتي تقع على عاتقها مسؤولية خاصة عن ضمان سير الحوار الوطني قدماً قبل بدء العملية الانتخابية، وضمان استمراره بعد تنصيب الحكومة الجديدة. وينبغي للحوار الوطني أن يحقق إمكانية تعريف الإطار السياسي اللازم لتنفيذ الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

إن تسوية الحالة المشقة في هايتي لا تكمن في الوسائل العسكرية. ولكننا نعلم جميعاً أن التنمية لا يمكن أن تتحقق في غياب الأمن. فهناك علاقة وثيقة متبادلة بين الأمن والتنمية، وهما في حاجة إلى تحقيق التقدم بشكل متواز. ولذا، فإننا نتفق مع التوصية بأن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام باستعراض الحالة الأمنية في هايتي.

وفي هذا السياق، نرى أنه لا بد من اعتماد مفهوم عمليات جديد فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من خلال نموذج منقح لعنصر الشرطة المدنية بالبعثة، مع توفير الدعم الملائم لأفرادها العسكريين - على أن يتم كل ذلك قبل أن تبدأ العملية الانتخابية. وعلينا أيضاً أن نحسن تنسيق عنصر الشرطة المدنية وتعزيز تعاونها مع الشرطة الوطنية في هايتي بعد إعادة هيكلتها. وينبغي أن تتوفر للبعثة الموارد اللازمة لتحسين قدرتها على جمع المعلومات وتعزيز التنسيق الداخلي فيما يتعلق بالشرطة المدنية.

ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة تؤدي دوراً هاماً للغاية في مجال تحقيق الاستقرار والردع، الأمر الذي لا يزال يكتسي أهمية محورية، حتى في المجالات التي يسودها الهدوء

عضواً مؤسساً لمنظمة الفرانكوفونية، وهي عضو عزيز على قلوبنا.

وجلسة اليوم تكتسي أهمية لأكثر من سبب. فهي تعقد في أعقاب البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى هاييتي مؤخراً برئاسة سفير البرازيل. وهذه فرصة لمناقشة النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذه البعثة وتحديد التعديلات التي سيلزم إدخالها على ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي عندما يحين الوقت لتجديد تلك الولاية في نهاية الشهر الحالي.

وهذه لحظة هامة بشكل خاص، لأنه لا يفصلنا سوى بضعة أشهر عن الموعد الهام لإجراء الانتخابات، التي سينظر الجميع إلى عقدها ومصداقيتها باعتباره أحد الركائز الرئيسية لاستقرار طويل الأمد في هذا البلد.

والفرانكوفونية ملتزمة بأن ترى هاييتي وقد كسرت طوق المواجهة والعنف ودخلت في فترة سلام ورخاء. ولا بد أن يبذل سكان هاييتي الجهد اللازم للسعي مرة أخرى على طريق السلام والديمقراطية وسيادة القانون والتنمية المستدامة. ويجب أن يكون في مقدور شعب هاييتي أن يعتمد على تزايد دعم المجتمع الدولي وزيادة الموارد المادية والإنسانية لإتاحة أفضل فرصة ممكنة للانتقال وإرساء الأساس لمستقبل سيكون أفضل على المدى الطويل.

تلك هي رسالة التشجيع والأمل والتضامن من مجتمع الناطقين بالفرنسية التي نقلها الرئيس عبده ضيوف، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، إلى سلطات وشعب هاييتي يوم ٢٠ آذار/مارس الماضي - بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للناطقين بالفرنسية. ونرى أن بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى هاييتي قبل بضعة أيام - وهي أول بعثة من نوعها توفد إلى هذا الجزء من العالم - تمثل تجسيدا للأهداف المشتركة التي يسعى المجلس ومنظمتنا إلى تحقيقها في هاييتي.

كما أن الاستدامة البيئية وبناء القدرات في مجال الموارد البشرية، إلى جانب تطوير المؤسسات في جميع أنحاء البلد، هي المجالات التي تتطلب أكثر من غيرها استخدام تكتيكات الصدمة.

إن المطلوب هو أن يبذل المجتمع الدولي جهداً متواصلاً. فبعثة بناء السلام التي أرسلتها الأمم المتحدة في العام الماضي، بحكم طابعها ونطاقها، يجب أن تكون عملية طويلة الأمد. لذلك، نرى أن تمديد ولاية هذه البعثة لمدة ١٢ شهراً أمر منطقي.

وإسبانيا، انسجاماً مع موقفها داخل الاتحاد الأوروبي ومشاركتها في الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، ستواصل بذل جهودها لتعزيز السلام والنهوض بالتنمية في هاييتي. ولتحقيق تلك الأهداف، نرى أنه لا غنى عن اضطلاع المجموعة الأساسية المشار إليها في القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) بتنفيذ ولايتها بالكامل وحصولها على الدعم من كل المؤسسات التي يعينها التقدم في هاييتي.

إننا مقتنعون أنه يمكننا، بدعم المجلس، أن نتخذ إجراءات حاسمة خلال الأسابيع القادمة. وإسبانيا ستسهم في ذلك المسعى بكل ما أوتيت من قوة.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي السيد رضا بوعبيد، المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية لدى الأمم المتحدة، وأعطيه الكلمة.

**السيد بوعبيد** (المنظمة الدولية للفرانكوفونية) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أتقدم إليك بالتهنئة، سيدي الرئيسة، على توليك رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو وأن أشكر باسم المنظمة الدولية للفرانكوفونية على عقد هذه المناقشة بشأن تقرير بعثة المجلس الموفدة إلى هاييتي، التي كانت

وشفافة. وعلى المجتمع الدولي أن يؤدي دورا في ذلك الصدد، ولا سيما بتوفيره مساعدة تقنية ودعم مالي. ونحن من جانبنا سنواصل الإسهام في ذلك الجهد عن طريق تزويد المجلس الانتخابي بالخبرة اللازمة توصلا إلى إجراء الانتخابات.

وأخيرا، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نفي جميعنا بالالتزامات التي قطعناها في مؤتمر المانحين بواشنطن في تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي أقر إطار التعاون المؤقت. وتزعم منظمة الفرانكفونية أن تؤدي قسطها في ذلك. وبالإضافة إلى ما ذكرته للتو عن مساعدة المجلس الانتخابي، نعتزم أن نتابع على نحو وثيق نتائج البعثتين اللتين أرسلناهما إلى البلد في الأشهر الأخيرة. فالبعثة الأولى ركزت على وسائط الإعلام، نظرا للدور الحاسم الذي تضطلع به في الفترة الانتخابية. أما البعثة الثانية، فقد ركزت على القطاع الرئيسي ألا وهو دعم إصلاح نظام العدل والقضاء؛ وسيجري متابعة ذلك عن طريق برنامج يجري تنفيذه بتعاون رباعي الأطراف بين وزارة العدل في هايتي والوكالة الكندية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الفرانكفونية. ويسعى البرنامج إلى تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، وتوطيد استقلالية النظام القضائي، وإعمال العدالة على نحو أفضل عن طريق جملة أمور منها تدريب الجسم القضائي وتطوير المعلومات القانونية.

وفي الختام، أود أن أكرر ما قالته الوفود التي ذكرت بأهمية إجراء حوار وطني شامل لصالح عملية المصالحة لأمد طويل، والوفود التي أكدت على ضرورة التنفيذ العاجل لبرنامج شامل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأخيرا، الوفود التي شددت على أهمية التصدي للسبب الرئيسي لعدم استقرار هايتي: الفقر.

إن التحديات كبيرة والمهمة صعبة والمخاطر شديدة لذلك، تؤيد منظمتي الموقف الذي أعاد مجلس الأمن

ولكن، بغية ضمان تحقق تلك الأهداف، نعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسائل الثلاث التالية.

أولاً، فيما يتعلق بالأمن، لا يمكننا أن نأمل في أن تجري العملية الانتخابية بشكل طبيعي في ظل وضع أممي يشوبه التوتر. ولذلك، نؤيد مطالبة رئيس الوزراء المؤقت في هايتي بتعزيز قوات الأمن أثناء فترة الانتخابات، ولا سيما في منطقة بورت - أو - برينس، حيث يبدو أن المشاكل فيها مستعصية بشكل خاص. ونؤيد أيضاً مطالبته بنشر مزيد من أفراد الشرطة المدنية من الناطقين بالفرنسية ضمن بعثة الأمم المتحدة، لأن وجود الناطقين بالفرنسية قد يجعل عمليات الشرطة أكثر فعالية.

ونأمل أن البعثة التي أوفدها إدارة عمليات حفظ السلام لتقييم الاحتياجات الأمنية ستتقدم بتوصيات بناءة في هذا المضمار، ونأمل بالأخص أن يعمل المجلس وفقاً لتلك التوصيات ويأذن بزيادة هامة في عدد أفراد الشرطة المدنية، حتى يمكن مواصلة تعزيز العمل الجيد الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة خلال الأشهر القليلة الماضية وتحسين الأوضاع الأمنية بشكل فعال.

ولو اعتمد مجلس الأمن ذلك الإجراء، يمكن للمنظمة الدولية للفرانكفونية أن تسهم في تعبئة الدول الأعضاء بغية توفير عدد إضافي من أفراد الشرطة المدنية الناطقين بالفرنسية، مثلما فعلت في العام الماضي، حين أنشئت بعثة الأمم المتحدة. والأمين العام للمنظمة يوالي الاتصال بالأمين العام للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. وأذكر بأنه من البلدان الثلاثين تقريبا التي تزود الآن الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة بأفراد، هناك قرابة نصفها أعضاء في المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية (منظمة الفرانكفونية).

والمسألة الثانية هي التقييد بالجدول الزمني للانتخابات وبذل قصارى الجهود لجعل الانتخابات بحق حرة ونزيهة

ومثلما لاحظ المجلس من خلال بعثته إلى هايتي ومثلما ذكر في تقريره، فإن الفقر والبطالة هما السبب الرئيسي للأزمة الخطيرة التي يواجهها البلد. ولا تزال أولوية الحكومة المؤقتة تتمثل في إجراء انتخابات حرة وديمقراطية في نهاية عام ٢٠٠٥. ولكن بالإضافة إلى الانتخابات، ترمع حكومتني أن ترسي الأسس للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لدولة حديثة، دولة تحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لأمد طويل.

لهذا السبب تؤيد الحكومة المؤقتة ما جاء في التقرير من أن هايتي تمر بمنعطف حاسم في تاريخها. ويذكر التقرير أن باستطاعة الأمم المتحدة أن تساعد أبناء هايتي على تحقيق أهدافهم المتمثلة في تحقيق الاستقرار والسلام، وإرساء أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، مع الاحترام الكامل لسيادة هايتي.

وفي ذلك السياق، يسرني أن أعلن مجموعة تدابير ستخذها حكومتني في إطار الانتخابات والجهود الآيلة إلى تهيئة بيئة مستقرة تفضي إلى إجراء الانتخابات.

والواقع أنه منذ نيسان/أبريل، تقوم الشرطة الوطنية الهايتية، بالترافق مع بعثة الأمم المتحدة، بتنفيذها الناجح لمجموعة من العمليات الرامية إلى إخضاع بعض زعماء العصابات المسلحة والخطيرة التي تتحدى سلطة الدولة. وفي ٧ أيار/مايو، أقدمت الشرطة على تفكيك عصابات قامت بتنظيم خطف أشخاص في المدن الكبيرة، وعلى الإفراج عن مخطوفين. وبغية مكافحة تلك الظاهرة، أنشأت الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة خلية منسقة بينهما لمكافحة الخطف، وتؤكد الحكومة مجددا التزامها بمكافحة جميع أشكال انعدام الأمن.

وبموازاة ذلك، تعمل حكومة هايتي لاستعادة بسط سلطة الدولة على جميع أراضيها، واستعادة السيطرة على

تأكيده والمتمثل في توفير وجود للأمم المتحدة في هايتي لأجل طويل.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

**السيد ميروري** (هايتي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا، سيدتي، أن أعرب لكم عن تهاني وفد بلدي بتبوءكم رئاسة مجلس الأمن في الشهر الحالي. واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن تهاني وفد بلدي، للسفير وانغ غوانغيا، سفير الصين، الذي تمت بعثة مجلس الأمن وبعثة المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت رئاسته.

مرة أخرى تم الإعراب بمنتهي البلاغة عن الالتزام بمساعدة هايتي في عملية الانتقال الديمقراطي. فبعثة مجلس الأمن من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل - وهي أول بعثة للمجلس إلى هايتي أو أمريكا اللاتينية - بالترافق مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تشهد على الاهتمام الكبير الذي تبديه أسرة الأمم المتحدة حيال قضية هايتي. ويسرني مرة أخرى أن أرحب بتلك المبادرة. فباسم شعب وحكومة هايتي، أشكر أعضاء المجلس، ولا سيما رئيس البعثة، سفير البرازيل، وأعرب عن الاهتمام والأمل اللذين تولدا لدى شعب بلدي حيال النتائج المنتظرة من البعثة.

وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأشكر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على العمل الصعب جدا الذي تؤديه في بلدي. إن وجود البعثة ضروري، ودورها يتصف بأهمية خاصة من حيث توفير الأمن وتنفيذ مشاريع إنمائية معينة يقدرها شعبي أيما تقدير.

وإنني بكل تواضع أحيي ذكرى أفراد البعثة الذين ماتوا أثناء تأدية الواجب. وشعب هايتي ممتن لهم على ذلك.

الثلاث، أي التنمية والأمن وحقوق الإنسان، هامة بالنسبة إلى التنمية المستدامة. ولذلك فإن الحكومة تؤيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره في الوثيقة A/59/2005، المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع".

ومع ذلك تبقى الحكومة واعية بتعليقات وانتقاد منظمات حقوق الإنسان وهي واعية ببعض جوانب القصور في القضاء وفي الشرطة. وتعمل مع المجتمع الدولي على إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيزها. والحكومة لا تنهرب من الإصلاحات اللازمة للشرطة والقضاء؛ وهي تعترم عمل كل ما في وسعها لتنفيذها. وأشار إلى سياسة إصلاح ذات البين التي تتبعها الحكومة، التي اتخذت إجراءات في الأشهر الأخيرة للاتصال ببعض الأعيان والأحزاب السياسية.

وتكرر الحكومة مرة أخرى التأكيد على رغبتها في مكافحة جميع انتهاكات حقوق الإنسان وتعترم اعتماد كل التدابير اللازمة لإنهاء الإفلات من العقاب. وهي ملتزمة بتصميم على ضمان أمن وسلامة الشعب، وتفكيك العصابات المسلحة وإعادة إدماجها في الحياة المدنية، وإعادة تنظيم الشرطة الوطنية، والشروع في الإصلاح القضائي، متنبهة إلى تعزيز حقوق جميع المواطنين ومراعاتها.

ونحن نعرب عن أسفنا على كلمات بعض من يتشككون في تصميمنا على إكمال هذه الممارسة، التي ستضمن الامتثال لحقوق جميع المواطنين. وفيما يتعلق بحالة السيد نيتيون على وجه التحديد، أنا واثق بأن المجلس يتذكر التوضيحات التي قدمها رئيس الجمهورية نفسه - التي كانت واضحة جدا - في القصر الوطني خلال لقائه بأعضاء المجلس وأعضاء وفد المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يتعلق ببعثة مجلس الأمن، أود أنؤكد مجددا هنا أن الحكومة المؤقتة تعترم بتصميم تنظيم الانتخابات في

مراكز الشرطة التي احتلتها من قبل مجموعات بصورة غير قانونية تدعي أنها تتألف من جنود مسرحين.

وفي إطار التحضير أيضا لإجراء الانتخابات، من المشجع ملاحظة بدء تسجيل الناخبين، وانتقال عملية الانتخاب إلى المرحلة التالية، عقب الإعلان عن الانتخابات والجدول الزمني المحددة لها والخطة الموضوعة سابقا للأنشطة العملية والمشاورات التي أجريت بين الحكومة من جهة والمجلس الانتخابي المؤقت ومنظمة الدول الأمريكية وبعثة الأمم المتحدة من جهة أخرى.

وبالمثل، فإن رئيس الدولة، إدراكا منه بأن المصالحة الوطنية والحوار الوطني ضروريان للعملية السياسية في المدى البعيد، دعا رسميا إلى إجراء حوار وطني نرى أنه عنصر رئيسي في عملية الانتقال السياسي. وتمشيا مع رغبات الرئيس المؤقت للجمهورية، فإن الحوار سيكون حوارا مفتوحا لا يستثني أحدا، وسيكون موجهها نحو جميع القوى السياسية وجميع جماعات المجتمع المدني التي نبذت العنف.

وينبغي في ذلك السياق ذكر برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتعتقد الحكومة اعتقادا راسخا بأن البرنامج هام للغاية بغية تحقيق الأهداف التي وضعتها، والتزامها بتنفيذ الأهداف ليس موضع شك. ومع ذلك، تدرك الحكومة هشاشة تلك المسألة وتزعم على معالجتها بأشد السبل تعقلا.

ولقد أنشئت لجنة رسمية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. غير أن الأموال المطلوبة لتنفيذه تتجاوز قدرة الحكومة، والتعهدات بتقديم أموال لتنفيذ تلك الأنشطة ما زالت محدودة. وتنفيذ التعهدات التي قطعت في واشنطن وكان ضروري لإحراز تقدم في ذلك البرنامج.

وتود الحكومة المؤقتة، أن تؤكد من جديد التزامها بالعمل على احترام حقوق الإنسان، مدركة أن الركائز

الجارية والجهود المقبلة اللازمة لتحقيق تلك الغاية. ومن المؤكد أن هذا تحد هائل وشاق، ولكنه ليس تحديا مستحيلا.

وفيما يتعلق بقوة تصميم شعبنا على اجتياز التجارب الناجمة عن تقلبات تاريخنا، وفيما يتعلق بقوة الدعم المطلق من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي - ومرة أخرى تجدد حكومة هاييتي الإعراب عن امتنانها على المساعدة التي تلقتها - لا تزال هاييتي مقتنعة بأنها ستخرج محصنة من هذه الأزمة وأنها ستستعيد مكانتها المستحقة التي يحددها لها مصيرها.

**الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):** الآن أعطي الكلمة للسفير ساردنبرغ ليحيب على بعض التعليقات التي سيقت خلال المناقشة.

**السيد ساردنبرغ (تكلم بالانكليزية):** أود أولا أن أغتنم هذه الفرصة، سيدي الرئيسة، لأشارك أولئك الذين أعربوا عن تهانيمهم لكم ولوفد الدائم على رئاستكم هذا الشهر، التي تُظهر بالفعل أنها رئاسة ناجحة. وأود أيضا أن أشكر السفير وانغ وزملاءنا الصينيين على عملهم الممتاز في رئاسة الشهر الماضي.

أعتقد أن هذه كانت مناقشة قيّمة، قدّمت فيها إسهامات وتقييمات جوهرية من أعضاء المجلس وأعضاء المنظمة الآخرين. ويمكن رؤية التوافق الملحوظ في البيانات التي تم الإدلاء بها صباح اليوم. ونتيجة لمناقشتنا وعمل وتوصيات البعثة، سيتمكن المجلس من النظر، بطريقة ملائمة، في المسائل المتعلقة بهاييتي، بما في ذلك تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي في نهاية هذا الشهر.

أود أن أدلي بتعليق في الرد على أمر شاغل أعرب عنه السفير سيلبي ممثل ترينيداد وتوباغو، متكلما بالنيابة عن بلدان الجماعة الكاريبية. وأشار إلى قضية السيد إيفون نيتيون، وهي حالة ذُكرت في الفقرة ٤٤ من تقريرنا. إن من

موعد لا يتجاوز نهاية السنة وستسلم السلطة حتما للرئيس المنتخب. ولكي تفعل ذلك وتضع أسس التنمية في البلد، ستظل المساعدة الجارية من المجتمع الدولي وبعثة تحقيق الاستقرار أساسية. وبالتالي، نأمل أن تجدد ولاية البعثة في الوقت المناسب لما لا يقل عن سنة، عملا بتوصية بعثة مجلس الأمن والمتكلمين السابقين.

وأود أن أشير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة أخرى لأشكره على مشاركته في عملية التنمية الطويلة الأجل في هاييتي. وبعثة الفريق الاستشاري المخصص التي زارت البلد الشهر الماضي، بالتوازي مع بعثة مجلس الأمن، كانت شهادة بليغة على اهتمامه الكبير بالمستقبل الاقتصادي للبلد. وأود، بالنيابة عن حكومة وشعب هاييتي، أن أشكر أعضاء الفريق - وخاصة قائده، سفير كندا - على العمل الممتاز جدا الذي أنجزوه في زمن قليل للغاية وعلى الاهتمام الواضح الذي أعربوا عنه جميعا بقضية التنمية في هاييتي. وهم قد رأوا مباشرة التحديات الهائلة التي تواجه الحكومة المؤقتة وكذلك الحكومة التي ستُسفر عنها الانتخابات المقبلة، و فوق كل شيء، العلاقات الوثيقة جدا بين السلام والتنمية. ورأوا أيضا الاهتمام الهائل الذي أثارته بعثتهم وسط شعب يسعى إلى مستقبل أفضل، والتزام سلطات الحكومة المؤقتة بالعمل لتحقيق تلك الغاية.

والنتيجة التي توصلت إليها البعثة ومفادها أن هاييتي بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدون الحصول على مساعدة كبيرة طويلة الأجل من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تستحق اهتمامنا جميعا. وجوانب القصور الشديد في مجالات مثل التعليم والهيكل الأساسية والطاقة والطرق والزراعة والبيئة، وضعف القدرة الإدارية - وهذه معلومة تماما لدى الحكومة المؤقتة، ومن أحل محلها بالتحديد ناشدت الحكومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مساعدتها ومساعدة الحكومة الهايتية المقبلة على الجهود

الأمانة العامة على الدعم المقتردر جدا الذي قدمه الموظفون إلى البعثة.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): لم يبق متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وقبل اختتام الجلسة، أود أن أشيد مرة أخرى بأعضاء بعثة مجلس الأمن وبعثة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إسهاماتهم في تعزيز السلم والاستقرار في هايتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

المؤسف أن فترات الاحتجاز الطويلة أثناء انتظار القضايا المعلقة للمحاكمة في هايتي قاعدة وليست استثناء. وبالرغم من ذلك الظرف، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الموقف القانوني للمسؤولين الرفيعي المستوى في الحكومة السابقة، وذلك، في جملة أمور، بغية تعزيز المصالحة الوطنية بينما يجري الإعداد للانتخابات. ولذلك فإن البعثة، في اتصالاتها بالسلطات ووسائل الإعلام أثناء وجودها في هايتي، شددت على ضرورة الإسراع بتلك القضايا.

أخيراً، أود أن أشكر من كل قلبي زملاءنا على إسهاماتهم في عمل البعثة وكذلك على كلماتهم الطيبة الموجهة إلى وفد بلدنا، البرازيل، وإلى شخصياً. وأشكر أيضاً